

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۳

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: شرح المصباح في علم الادب

مؤلف: ...

جلد: (۸۴) از کتب (خط) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی، به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۴۷۴۸

شماره: ۴۱۸۷

۱

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: شرح اربعه معالم الدرر

مؤلف: ...

جلد: (۴۸) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۴۷۴۸

۴۱۱۸۲

۲

۲۵ ۲۴ ۲۳ ۲۲ ۲۱ ۲۰ ۱۹ ۱۸ ۱۷ ۱۶ ۱۵ ۱۴ ۱۳ ۱۲ ۱۱ ۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱ ۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

شرح المصنف و علم المصنف

کتاب

مؤلف

جلد (۸۴) از کتب (۵۵) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

۱۱۲

۴۷۴۸۲

۴۱۱۸۲

۱

شماره ثبت کتاب

۴۷۴۸۲

۴۱۱۸۲

۱

۱۱۲

۴۷۴۸۲

۴۱۱۸۲

۱

EAT



درآمد بیت

ENC.



تكملة
مجلس راسي
١٣٢

بسم الله الرحمن الرحيم
 محمدا اللهم على حسن توفيق البداية في علم الدابة والرواية ونسلك حسن
 الرعاية في جميع الاحوال الى النهاية ونصل على نبيك وحبيبك محمد
 للخلق من القواني المرسلهم الى الحق وسبيل الهداية وعلى آله الأطهار
 واصحابه الاخيار صلوة دائمة متصلة لا يبلغ لها غير ونسب شلها الى
 المحدثه با هو اهل الصلوة على مستحقها هذا كتاب يخص ومغناه
 علم دابة الحديث وهو علم بحث فيه غرر الحديث وطرفه من صحيحها
 وعلمها وما يحتاج اليه ليعرف المقبول منه والمردود وموضوعه الزاوي
 والمروى من حيث ذلك وقاية معرفة ما يصل من ذلك ليعلم وما يرد
 بجنب وسال ما يذكر في كتبه من المقاصد بيان صطلحاتهم في هذا العلم
 من المصنوعات المنقولة من عابها اللغوية او المخصصة لها كسيرد عليك
 ان شاء الله علما وضعه على وجه البيان والاختصار دون الاطباب والاعلام
 ليسهل حفظه ويكن نفعه فان طبع اهل الزمان لا يحمل عمل الكثير من العلم صا

في هذا الشأن وهو منب على مقدمه واربعه ابواب سائلين من الله تعالى الهام
 الحق والدلالة على صواب التصواب **في النسخ** في بيان اصول واصطلاحاته التي يحتاج
 اليها طالع الى معرفتها ومذاكرها على الحق والاسناد والسند ونحوها المحجوز
 الحديث سواء كان عينة واحدا وهو اصطلاحا كلام يكون للنسبة خارج في احد
 الازمنة الثلاثة اي يكون له في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي
 تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا سلبين او ثبوتين ولا تطابقه
 بان يكونا احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا والكلام في التعريف بمن لم يثبت له الحديث
 خرج بقوله النسبة خارج الانشاء فانه وان شمل على النسبة الا انه خارج
 له عنها بل لفظ سبب النسبة غير مشبوه باخرى وتخرج ذلك ان الكلام اما
 ان يكون نسبة بحيث يحصل من اللفظ موجبا **ع**اها من غير قصد الى كونها دالة
 على نسبة حاصلة الواقع بين الشيئين وهو الانشاء او يكون نسبة بحيث يقصد
 ان لها نسبة خارجية اى ثابته في نفس الامر مطابقة او لا مطابقة وهو المحجوز
 فاذا قلت شلا زيد فام فقد اثبتت لزيد في اللفظ نسبة القيام اليه ثم في
 نفس الامر لا بد ان يكون بينه وبين القيام نسبة بالاجاب والسلب فانه
 في نفس الامر لا يجوز ان يكون فاما او غير فام بخلاف قولنا فام فانه وان
 اشتمل على نسبة القيام اليه لكنها نسبة حدثت من اللفظ لا تدل على ثبوتها
 آخر خارج عنها تطابق او لا ومن لم يجعل الصدق والكذب بخلاف المحجوز

المراد باللفظ
المراد باللفظ
المراد باللفظ

وهو ان الخبر المضاف للمحدث باسم من ان يكون قول الرسول صلى الله عليه وآله والامام والصحابي والتابعي وغيرهم من العلماء والصلحاء ونحوهم وفي معناه فعلمهم وتقريرهم هذا هو الاشهر في الاستعمال والاذن في المعناه اللغوي وقد ينحصر الثاني وهو الحديث بما جاء في العصور النبوية والامام ومقتضى القول وهو الخبر بما جاء عن غيره ومن قبله فيشغل بالغا في ما ساكها الاجازة وليست يشغل بالسنة النبوية الحديث وما جاء عن الامام عندنا في معناه او يجعل الثاني وهو الحديث اعم من الخبر مطلقا فيقال لكل خبر حديث من غير عكس وبكل واحد من هذه الترتيبات قابل الا ان اعم منها مطلقا فيقال لكل منهما اثر بما يشيخ اعتبر او قيل ان الاثر سائر الخبر وقيل الاثر بما جاء عن الصحابي والحديث ما جاء عن النبي والخبر هو الاصح منها والافهم ما اخبرناه والمثل لغة ما اكتشف الصليب من الجوان وبه شبه المتن من الارض ومنه قوله في نسخة ومنه جل بين متن كل شيء ما يتقوى به ذلك الشيء وينفوي به كما ان الانسان يتقوى بالظهور ويتقوى به متن الحديث لفظ الحديث الذي يتقوى به المتن وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وما في معناه والسند طريق النسخ المتن وهو جملة من رواية من قوطم فلان سندا في معناه فسمي الطريق سندا لا عناء العلماء في صحة الحديث وضعفه عليه وقيل ان السند هو الاجازة غير الحقيقة

هذا الحديث هو الحديث الذي يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وعن ائمة الهدى عليهم السلام وعن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء والصلحاء ونحوهم وهو الحديث الذي يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وعن ائمة الهدى عليهم السلام وعن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء والصلحاء ونحوهم

اي طريق المتن والاول يظهر لان الصحة والضعف انما ينسبان الى الطريق باعتبار رواة لا باعتبار الاجازة بل قد يكون الاجازة بالظهور للضعف صحيحا بانها الثقة الصائبة بطريق ضعيف بخلاف صحة الاجازة يكون تلك الرواة بغيره مع الحكم بضعفه والاسناد ربح الحديث انما يربح من جهة او امام او ما في معناه والاولى رد المتن الثاني للسند وهو الاجازة في طريق المتن الذي لا سناد ايضا لا ان يجعل تعريفنا للسند لا الاجازة في الطريق في الحقيقة هو الاسناد كما يظهر من تعريفه وعليه في لسند والاسناد بخلافه الاول لها غير انهم الجواب في معناه اعتبر بخص في الصدق والكذب وجب منع الجمع والمخالفة في الاصح من الاقوال وانما قلنا انه منحصر فيهما لانه كما قد عرفت يقتضيه نسبة في اللفظ ونسبة في الواقع وانما طابق الواقع المحكم باللفظ فالاول وهو الصدق واللاحقة في الثاني وهو الكذب وبذلك ظهر وجه المحصر ولا يرد على الاول مثل قولنا في الحديث في قوله صادقة فانه صادق من احدى الجهتين وكاذبة من اخرى لا فان جعلنا خبرا واحدا هو كاذب وان جعلناه خبرين كما هو القدر فهو صادق في احدهما وكاذب في الاخر ونسبة بقوله في الاصح على خلاف الجواز حيث ثبت فيه واسطة بينهما وشرط في صدق الخبر مع مطابقة مقتضى الواقع اعتماد الخبر انما مطابق في ذلك مع عدم مطابقة مقتضى اعتقاده غير نظائرها وما خرج عنهما فليس بصدق ولا كذب ونحوه كلا من الخبر اما مطابقا للواقع

وكل منهما إما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد
فهذه ستة أقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد أنه
مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد أنه غير مطابق والاربعة
الباقية وهي المطابقة مع اعتقاد الاعتقاد لا يصدق ولا اعتقاد وعد
المطابقة مع اعتقادها او بدون الاعتقاد ليست بصدق ولا كذب ^{فقط}
من الصدق والكذب بنفسه يخصه بنفسه ^{بغير} الجمهور واستند ^{خط} الجحش
في قوله الى قوله تعالى افترى على الله كذبا ما به جنة حيث حصر الكفار ارجاء
التي ^{خط} على الله عليه وآله في الاثر والامور ارجاء ^{خط} على سبيل منع
المطابق ^{خط} لاسيما في ان المراد بالثاني غير الكذب لانهم جعلوه ^{خط} فهو
يقضه ان يكون غيره وغير الصدق ايضا لانهم لا يصدقون صدقه ولما
كانوا من اهل اللسان عارفين باللفظ وقد ثبت ^{خط} الواسطه انهم ان يكون من
الجمهور الذين تصادق ولا كذب ويكون هذا من غيرهم وان كان صادقا في
نفس الامر واجب بان الواسطه التي اشبهوها انما هي بين افتراء الكذب و
الصدق وهو غير الكذب لانه تعدا الكذب وجب لاعد المجنون كان ^{خط} فيجب
للافتراء الذي هو خص من الكذب وان لم يكن تسمية للاتهم ورجعه الى
الخير الكاذب ^{خط} لونه وهذا الكذب عن عد الكذب لانه عدونه بقوله
سواء وافق اعتقاد المخبر ام لا ^{خط} خلافا النظام حيث جعل صدق

المخبر مطابقة لاعتقاد المخبر مطلقا وكذا عدم المطابقة كذلك ^{خط} قول الله
السماء تحتنا معقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معقود ذلك كذا
محتجا بقوله تعالى اذا جاء لنا المائفون الى قوله والله يشهد ان المائفين كذا
حيث يجعل الله تعالى عليهم بانهم كانوا في قوم النبي صلى الله عليه وآله مع ان مطابق
الواقع حيث لم يكن موافقا لاعتقادهم فبعد ذلك هو كان الصدق عبارة عن ^{خط}
الواقع مطلقا لما صح ذلك واجب بان المائفين كذا في الشهادة ^{خط} وادعاء
فيها موافقة قلوبهم لاسيما في تكذيب الرجوع الى قلوبهم تشهد بها ^{خط} نفسه
غير اكا ذبا وهو ان شهدا هم صادقين عن جميع القلب وخصوصا الاعتقاد ^{خط} وصادق
نا كيدهم الجلبان واللام والجملة الاثنية او ان المائفين كذا في نعمة هذا ^{خط} الجلبان
فيها دة او في المشهود به ^{خط} قلوبهم انك رسول الله في نعمة لانهم يصدقون
ان غير مطابق للواقع يكون كذا باعدهم وان كان صدقا في نفس الامر ^{خط} ووجوب ^{خط}
فيه او في حلفهم انهم لم يقولوا لا تنقضوا على من عند رسول الله حتى ينقضوا
الحل الماروي عن زيد بن ارقم ان سمع عبد الله بن ابي يقول ذلك في النبي صلى الله
عليه وآله به يخلف عبد الله انما قال في ذلك وبني بقوله وسواء قصده ^{خط} الخير
ام لا ^{خط} خلافا للرخصة حيث ذهب الى ان الخير لا يتحقق الا مع قصد الخير ^{خط} استنادا
للا وجود من السامعي والمحاكي والناظر وشذ ذلك لا يثبت في المائفين
خط عدم استناده لانه لفظ وضع للخبرية فلا يتوقف على الادارة كغيره من

الالفاظ ثم الخبر اما ان يعلم صدقه قطعا او كذبه كذلك او يخفى الامر
والعلم بما قد يكون ضروريا وقد يكون نظريا فانه تحت اشارات انقصها
بعضها الى الخبر فدل على صدقه قطعا ضرورية كالتواتر لفظا وسيان
تفسيره والمحكم يكون العلم به ضروريا مذهبيا لا كثر ومستنده انه لو كان
نظريا لما حصل لمن لا يكون من اهله كالصبيان والبله ولا تفوق الى الدليل
فلا يحصل للعوام لك ما حصل لهم فيكون ضروريا مذهبيا او محسوسا بصيرا
والغزالي وجماعه ان نظريه الموقفه على مقتضى نظريه كاشفها المولى
ودواي الكذب وكون الخبر منه محسوسا وهو لا يستلزم المدعى لان الاجتناب
الى النظر في المقدسات البعيدة لا يوجب كون المحكم نظريا كذا في التبيين لان
المتصور حصول هذه العلم بالخبر منه دون العكس وما علم وجوده فمحمي
بفتح الباء كذلك لئلا يضره كونه كذا او يعلم صدقه قطعا لكن كسبا لا
ضرورية لخبر الله تعالى لفتح الكذب عليه بالاستدلال وضروريه لئلا يتم من غير
شبهة على الله عليه وآله وجوب الامام عنده كذلك للعضة المعينة فيهم بالدليل
ايضا وجميع الامم باعتبار الاجماع الثابت حقيقه مدلوله بالاستدلال
والخبر المتواتر في كتمانها على كونه وكونه حاتم فانه قد روي في شعبة
وكونها وان لم يتواتر كل واحد لكن القدر المشترك سواتر والخبر المتخفف
بالقول ان من يخبر عن حقيقه عند المحكم وينصرونه بل ان عليه وكذا من يخبر

عن يوت احدا السباح والصباح في بيته وكنا عالمين به فاشال ذلك كثره و
انكار جماعه اصل العلم به المتخلف من خطأ لموار عدم الشرايط في ضرورية المتخلف
خصوصا مع عدم القبط لهذه الجهات بالعبادات وما اى الخبر المدعى من وجوده
محمي بالنظر كقولنا محمد بن الله وقد يعلم كونه كذلك اى الضرورية او النظر
وامثلها نعم بالمفاد من الساقى فالمعلوم كونه ضرورية المتخلف المتواتر
وما علم عند وجوده محمي ضرورية حسا او وجدانيا او بدنيا وكسبا الخبر
لما دل عليه دليله طع بالكسب ومنه الخبر الذي يوفق الراعي على نظره ولم
ينفل كسقوط المودن غير المارة ومخول ذلك وقد يجعل الخبر الامرين الصدق
والكذب في النظر الى انه اذ جميع الاحكام يجمعها كذلك كذا الاجابات
الموافق لها للتبيين لا يبين دليله وينقسم الخبر مطلقا اعم من المعلوم صدق
وعنده الى تواتر واحد والا فلا هو ما بلغت روايه في الكثر ببلغا احالت
العاده فواظروا على انفسهم على الكذب واستمروا ذلك الوصف وجميع الطبقات
حيث تعدد بان يرويه قوم عن قوم وهكذا الى الاول فيكون اوله في هذا
الوصف كاتبعه ووسطه كطريقه ليحصل الوصف وهو استعمال التواطى
الكذب للكثير في جميع الطبقات المتعدده وهذا يتفق التواتر كبري
الاجابات التي قد بلغت روايتها في زماننا ذلك الحد لكن لو يتفق ذلك في غير
خصوصا في الاممنا ومن كونها متواتر من لو ينطق بهذا الشرط ولا

يتجنى ذلك في هذه حاصره على الصحيح بل المعتبر المحصل للوصف فقد يحصل لبعض
 الخبيرين بعضه واثقل وقد لا يحصل بآثاره بسبب قسوتهم الى وصف الصدوق
 عنه وقد خالفه ذلك قوم فاعبروا اني عشره من القبا او عشر من لايه
 العشر من الصابرين او السبعين لا خيار موسى لم يحصل العلم بخبرهم اذ ار
 اولها انه وثقه عشره داهل بدور لا يخفى باق هذه الاختلافات في فوق
 الخرافات واولها طهنا العدد بالمراد وما الذي خرج من نظائره مما ذكر
 في القوانين من شروط الاعتماد وشروط حصول العلم بآثار الخبير المتواتر اسفا
 الى انتهاء العلم المستفاد منها طرا واغتر السماع لاستحالة تحصيل الخبر
 وحصل التقوية ايضا محال اذا العلم يستحيل ان يكون اقوى مما كان وان
 لا تسبق شبهة الى السماع وتقليد بنا في موجب جميع بان يكون مقفدا
 نفسيه وهذا شرط اختص به السيد المرتضى رضي الله عنه وتبعه عليه جماعة
 من المحققين وهو جدي في موضعه ولخرج عليه بان حصول العلم عقيب خبر
 التواتر اذا كان بالعاده جازان يختلف ذلك باختلاف الاحوال فيحصل
 للسامع اذ لم يكن قد اعتقد نقص ذلك الحكم قبل ذلك ولا يحصل اذا
 اعتقد ذلك وهذا الشرط يحصل الجواب لمخالفة الاسلام من الفرق
 اذا ادعى عدم بلوغ التواتر بدعوى نبينا صلى الله عليه وآله النبوة وتلويح
 المعجزات على بده موافقه لدعواه فان المانع محصول العلم لهم بذلك دون

العلم

المسلمين سبق شبهة النفسه ولولا الشرط المذكور لم يتحقق جوابنا لهم غرضي
 القرآن وهذا الجواب السيد عن في من خالفه تواتر النص على امانه على علمه حيث
 انهم اعتقدوا في النص شبهة واستناد الخبرين الى احسان ان يكون المجتنبه
 بمسوية بالصوره ومن من الخواص من الخس فلو كان مستند العقل كحدث العلم و
 صدق الانبياء لم يحصل لنا العلم وهو في الغاية تحقيق اصول السوابق كوجوب
 الصلوة اليوتيه وان ذكره والمج تحقيقا كثيرا وفي الحقيقة مرجع اثبات تواترها
 الى المعنوي لا اللفظي اذ الكلام في الاجاب والدالة عليها وتقليل تحققة
 الاحاديث الخاصة المنقولة بالفاظ مخصوصه لعدم اتفاق الطوفيق والو
 فيها وان تواتر مدلولها في بعض الموارد كالاجاب والدالة على شياعه على غير
 وكبر حاتم ونظائرها فان كل واحد خاص من تلك الاجاب والدالة على ان حاتم اعطى
 الفرض من الغلبة والجمل والوجه وغيرها الا ان القدر المشترك بينها يتو
 تدل على تلك الجزئيات المتعددة احاطة بالنص في هذا من ادعى التواتر
 وتبينه تواتره من الاجاب والدالة على النص وغيره ولا شبهة في ان كل واحد
 من تلك الاجاب واحد وقد اوما الى ذلك في مساهله الشبايات ولم يتحقق
 الى الآن خبرا خاصا بلغ حد التواتر الاماسيا في خبر قبل والقابل ابن الصلاح
 من سئل عن ايراد سائل ذلك اعياه طلبة هذا مع كثر رواضهم قديما وحديثا و
 انشأهم في اقطار الارض قال وحديث انما الاعمال بالنيات ليس من ادعى

فعل
 على ان علمه
 كذا غير متواتر وكذا الاجاب
 الدالة على

التواتر وان قلنا ان عدد التواتر اكثر من جميع علماء الاسلام ورواه الشيخ
 الاثر بعدة زعم زعمون فزعموا ان هذه التواتر متعاقبة متعاقبة لا تلتصق
 المتعاقبات في الوسط اسنادا الى الآن دون اوله فقلنا فنورد به
 شرايون او شادكم من لا يخرج لهم عن الاحاد واكثر ما اذعنوا من هذا
 القيل يظنون ان التواتر لا يمتنع في رواية او هو وما قبل من غير استقصاء
 جميع الامثلة ولو انصف او عدا لعلب خلوا اول الامر منه على ما صار القدر
 الموضوع ابتداء متواتر بعد ذلك لكن شرط التواتر مفقود من جهة الامثلة
 وطالع بعض المتأخرين في ذلك وادعى وجود التواتر بكثرة وهو من رتب
 حديث من كتب على هذا المنوال متعاقبة من الآثار يمكن ادعاءه ان تعد
 عن النبي صلى الله عليه وآله من الصحابة اجم الغفير الى الجمع الكثير قبل الرواة
 منهم لم ايعون وقيل كيف يجمع التواتر وتشد بالآراء تكون وقد يخفف
 ما زاد على العقد لان يبلغ العقد الاثني عشر اثنان وعشرون فيحتاج
 ولم يزل العدد الاول لهذا الحديث في زيادة وظاهر ان التواتر يتحقق بهذا العدد
 بل ما دونها احكاما وهو ما لم يشهد الى التواتر من اي من مجموع سواء كان اقاردا
 واحدا ام اكثر فهو اي غير الواحد مستفيض ان زادت روايات عن كذا
 في كل رواية او زادت عن كل رواية من بعضهم ما خالف في الماء ببعض ايضا
 ويقال له المشهور ايضا حين تزيد رواية عن اثنين او اثنين من غير التواتر

وقد بلغا بينهما اي بين المستفيض والمشهور بان يجعل المستفيض ما انضمت اليه
 في اشداه وانما تعد التواتر والمشهور من ذلك معدودا اما الاعمال
 باليات مشهورين مستفيضين لان الشيء اما طرأت في وسطه لا تزداد بل
 المشهور على المشهور على الاستدلال ان اخص اسناد واحد لا يوجد
 اصلا وعرض بيان انقوده راوي واحد في موضع وقع التواتر في السناد
 تعدد في الخلق اليه او منه ان كان الاقارب في اصل سناد فهو المشهور المطلق
 الا ان المشهور القليل ومنها اي قسم فيها الى عدل غير المستفيض والعرض
 هو ما عدا ذلك المذكور من الاتصاف فانه العزيز وهو الذي لا يرويه اقل من اثنين
 من اثنين حتى يثبت المشهور بوجه او يكونه عن اي قوي بحسن من طريق اخرى
 المقبول وهو ما يجب العمل به عند الجهل ولا يجوز المحلف بالقرآن والصحيح
 الاثر والمحسن على قولنا المودود وهو الذي لم يمتح صدق الخبر به لبعض الخلق
 بنات التواتر فكل مقبول لانه القطع بصدق الجمع ومنه المشبه
 بسبب اشياء حال راويه وهو ملحق بالمودود عند ما حيث يسقط ظهور
 عدالة الراوي كمن يظن ان الاسلام واليمان والاحياء مطلقا متواترة كما
 ام آحادا صحبته كانت ام لا في موضع في مدعي بحيث لا يفضل ان زيادة
 عليه لا مكان وجود اخبار اخرى بسبب بعض الناس لم تصل الى الجامع ومن
 بالغ في شيعتها وخصوها في عدد كقولنا مدعي من الاحاديث سبعا ثم الف

هذا هو المشهور
 المستفيض
 المستفيض
 المستفيض

وكيف يصح ما وصل اليه وسلم ذلك وهو احاديث ايجابها
 اليه كذا في ردودها لانه منهم من كان قد استقر امره المتفقين في اربعة
 مختصة لا يمارى مصنف متونها الاصول وكان عليها اعتمادهم في مسائل الحلال
 وهايت معظم تلك الاصول ومضاهيها في كتاب فاستقر سبيل المشايخ والدارسين
 ما جمع منها الكتاب الكافي للشيخ ^{عليه السلام} في الحديث والفتاوى والاشعار ^{التي} لا يصح
 ولا ينبغي لاحد من المتأخرين الا ان لا يجمع لغيره الا ما روته في كتابه من الروايات
 المختصة بالاحكام الشرعية واما الاستصحاب فهاهنا من الغريب غاي لا يمكن
 القاء خبره وان يقتضي البحث في الجمع بين الاحكام والمختلفة في ذلك امر خارج عن
 الحديث وكتاب لا يقتضي فيه من اجابة الامة لا يخرج عن كتابه من رواية
 وكيف كان فهاهنا لا يستحسن فيها ان يجمع منها قدما والآن ينسحب
 ولا يخلط الفقيه بالبحث في ما لم اذن الحديث نفسه لا يدخل في الاختصاص
 احكاما راجع الى هذا القى الاما واما ما يدخل في اختصاص الباحث عنه فيصير
 كالنقطة في منون الاحكام منها لغيره والاشايح لها حيث يبحث عما يتعلق
 بها واستثنى السامع لا يدخل في الحديث المقلوب والمجحف والمضروب
 المبردة في بحثها في هذا العلم مع تعللها بالمتن بل يكتب الحديث منقذين
 القوي والضعف ويترجم في الاوصاف بحسب اوصاف الرواة من العدالة
 القسط والايمان ومما بها كثيرة ذلك او بحسب الاسماء من الاتصال والافتقار

اجاز

الاسماء والاختصاص وغيرها وغير البحث عن ذلك في هذا العلم يذكر او
 وغير بعضها عن بعض بغير البيان انواع من القصة واصداها من الحسن
 القصة والضعف ويحقق في الحديث صحيحا وحسن او موثق او ضعيف
 بغير البيان التوجه للرواة والتدبر لهم فيما رواه من ثقة او غير ثقة او منهم او
 مجهول او كذب وغير ذلك لبيان عليه ما سبق من الانواع واما افعالها
 الطائفة بغير النظر الى كيفية اخذ وطرق تحصيل الرواة والتمتع والاجازة
 المأولة وغيرها ويحق الظاهر الى البحث في اسما الرواة المتقدمة الاسم والمقدمة
 واسماهم ويحذف ذلك وهذا التقدير سببا في كل مطلب منها باب في حصرها
 ابواب اربعة الاولى اسما الحديث والثاني من قبيل رواية وترد في الثالث
 في طرق تحصيله وحمله كيفية رواية والاربع في اسما الرجال وطبقاتهم ^{الاربع}
الاول في اسما الحديث واصولها المصنوع الى البحث منها اربعة وبار في الاسماء
 ترجع اليها ^{الاربع} الصحيح وهو ما اتصل بسنده الى المعصوم بنقل العدل الا
 عن مثله في جميع الطبقات حيث تكون متعددة وتخرج بانفعال السند المفقود
 في احدى اسما النقطة لا لا ينبغي جميعا وان كان رواه من عدل الصحيح ومثل
 قوله للمعصوم النبي والامام ويقول بنقل العدل الحسن ويقول الا ما لم يسمع
 ويقول في جميع الطبقات بالثبوت واخذ به في الوصف المذكورة في سببه
 بلحق بالاسم من الارصاد لا بالصحيح وهو وارده على غيره من اصحابها كالنهي

والمتقدمة

في ذلك انما اتصلت رواية المصنوع بعد الامانة في انما زاد بعد ذلك
 لا بد ان يكون جميع الطبقات بحسب طلق اللفظ وان كان ذلك مراداً منه
 بقوله وانما زاد شدة على خلاف ما اصطلح عليه العام من ضرورة حيث اعتبر
 سلامة من الشدة وقاوا في تعريفه انما اتصل بسنة بتقل العدل الصابط
 من شرطه من ضرورة وقاوا في تعريفهم باطلاق العدل مع موقر كسري فقلوا
 وقاوا الخلف العدل ما لم يبلغ خلاف ذلك الكفر او يكون داعية او يروى ما يتوقى
 برض على اقوالهم وهذا الامتناع كونهما عاودتهم الضبيعة وقلنا عاودتنا معناه
 لما انقضوا به في العدالة انما كلفا بعد ظهور الضيق والابطال على امره ان
 فالجواب والحسن والموقف عندنا صحيحه سند مع سلامة ما من الما قبل المذكور
 واحترزوا بالسلامة من الشدة عاودوا القيد مع مخالفة ما في الناس بل لا يكون
 صحيحا عاودوا بالاعلام اسبابه غيبته وقد يستخرجها الما في الحق
 لروى في هذا الصحيح ذلك والتميز في تعريفه الاصطلاح والاختلاف يقولون
 الجواب الشاذ والاصل ومن لا يشبهها وان دخل في الضيق بحسب العوارض
 وقد يطلق الصحيح عندنا على سبيل الطوبى من الطعن بما ياتي في الامر كما كانا
 بانصال عدلا امانيا وان اعوام مع ذلك الطوبى في السلام ارسال وقطع وهذا
 الامتناع ويقولون كثيرا وفيما بين بل غير في الصحيح كذا وفي صحيحه كذا مع كون
 دعائه المنفولة كذا كمرسله وشرطه في القطوع كثيرا وبما لم يخلو فقلوا

في ذلك انما اتصلت رواية المصنوع بعد الامانة في انما زاد بعد ذلك

في ذلك انما اتصلت رواية المصنوع بعد الامانة في انما زاد بعد ذلك

الصحيح على ما كان في طرقاته المذكورون فيه عدولا امانيا وانما اتصلت رواية المصنوع
 بعد ذلك في طرقاته الضيقة على بعض الاجابات المروية من ثبوته ما في صحيحه
 السند انما في الوافي صحيحه فلان وجودها ما صحيحه من مائة وفي الخلاصة
 او طرقاته الضيقة الى مائة من مائة الى مائة الاحسن والى الدين في صحيحه والى الدين
 في صحيحه السلام صحيح مع ان الشاذ الاول لم يفرطهم بتوثيق ولا يفرطه ولا يفرطه
 وان ذكر في القسم الاول وكذلك فقلوا الامانة على تصحيح ما يتبعه من امان وانما مع
 كون نصيبا وهذا كذا مع من تعريف الضيق الذي ذكره في التعريف خصوصا
 الاول المصنوع وفي هذا الصحيح ما يفيد بقاء الضيق المصنوع كصحيحه امانته
 ما يراهم وصف الضيق دون ذلك كما لا سلام مابقه مع موقر ارسال الى
 القطع والضيق والاعمال التي اتصل بها الضيق بل في المذهب لذلك فقد رآه
 في اقسام القوام وهو ما اتصل بسنة كذلك الى المصنوع ما ياتي به
 من غير نص على هذا بل مع تحقق ذلك في جميع مراتبه اي جميع رواه طرقاته او تحقق
 ذلك في بعضها باذنا في بعضها عاودا ما ياتي به من غير موقر مع كون الباقي في الطوبى
 من راي الضيق في وصف الطوبى بالبحس لاجل ذلك الواحد اخر يكون انشا
 من راي الضيق ما لو كان دون ذلك في تحقيق الموثقة الدنيا كما لو كان في واحد ضعيف
 فانه يكون ضعيفا او اوجه ما ياتي به من الموقر وبما لم يخلو فقلوا
 ما ياتي به الضمات حيث شئت وهذا هو اراءه على تعريف من غيره من الاصحاب

في ذلك انما اتصلت رواية المصنوع بعد الامانة في انما زاد بعد ذلك

كما يشهد روح الله بأنه ما رواه المدوح من غير نص على عدالة فإنه يشمل
 في الحقيقة والعقد كذلك وإن كان الباقي ضعيفا فضعف من غيره ومنه ما لم يقيد
 المدوح بكونه ما يتابع أنه مراد ويطلق الحسن أيضا على ما يشمل الأمرين
 كونهما المدوح وفي جميع مراسمه وفي بعضها يفترون مدحا منصفين
 الحسن لما أحدهم من نصيب بعد ذلك الضعيفا أو يقطوعا أو مرسلا كما
 مر في الصحيح مع اشتراط رواية الوضيق وهو أن يكون كل واحد ما يتابع
 على وجه لا يبلغ العدالة ذلك أي كان الضحيح يقطع على سلم الطريق
 ما في الأمرين وإن لم يصل من هذا القسم ثم العلامة ويحتمل أن يكون في القضية
 المستدركين جميعا مع أنهم لم يذكروا حال المدوحين ولا تخرج من ذلك
 بل أنه ليس من زيد وإن قل فيه إلى ما عده من صفات حسن مع أن سره عار في
 وإن كان فيه يكون من الموقوف لكنه حسن لهذا الضعيف وقد وجدنا في
 أن دعاه زماره في قصد الحج إذا قضاه أن الأولى جهة الإسلام من
 مع أنها مقطوعة ومثل هذا كثير في بعض ما عده كونه **المدوح** في ذلك
 ما يبرهنة وإن كان مخالفا وهذا ما رقا الصحيح مع استواء الضعيف في القوة
 ويقال له الضعيف أيضا لقوة الظن بما فيه بسبب توثيقه وهو ما دخل
 في علمه من حسن الأحباب على توثيقه مع ضلالة قصده إن كان لا يجد
 الفرق المحالة للامانة وإن كان من البينة وأخرى يقول نصر الاحتياط

توثيقه عما رواه المخالفون في صحاحهم التي وثقوا أنها ما لا يدخل
 في الموثوق عندنا لأن العوى يوثق أصحابنا للمخالف لا يوثق غير المخالف
 لا نقبل اجبا وهم ذلك وهذا يدفعنا بغيره من عدم العوى من رواية
 مخالفنا من ذكر كتب حديثنا وما رواه في كتبهم ومع ذلك على ما يقتضيه
 من عدم الماشاق من مدح تعريفه على فعله بما يعل به منه ولم يشمل
 أي باقي الطريق على ضعف والآلان الطريقين ضعيفا فإنه يقع الاختراك
 سبق وهذا التعديل ما يرد على تعريفنا لأصحابنا بأن الموقوف ما رواه
 نفس على توثيقه مع ضلالة عقيدته فإنه يشمل باطلا ما لو كان في الطريق
 واحد كذلك مع ضعف الباقي وليس عجاذا كما مر وقد يطلق العوى على
 الأماي عوى المدوح ولا المذموم كمن يرد راج واجبه بن عار الضعيف
 واحد بن عار بن جعفر المحمدي وغيرهم وهم كثيرون وقولنا غير المدوح ولا
 المذموم غير من قول الشهيد رحمه الله ويخفى في تعريفه غير المذموم
 عليه لا يشمل الحسن فإن الأماي المدوح هو مذموم ولو لم يكن قد
 مدح وهم كما انفق كثيرا ورعا تعريف الحسن أيضا والآخرى لا يطابق
 التوجيه ويعمل بقضاها فإن تحقق التعارض لم يكن حسنا وعلى هذا ينبغي
 إذا دعي تعريف الحسن يكون المذموم لا يقال ما اتصل بغيره بما لا يمدح
 مدحا مقبولا لا الخ أو غير ما رضى به من ذلك **الأيام الضعيف** وهو ما

مجموع فيه كذا على السنة القدره بان ينقل طريقه على الجرح بالضعف
 وضعه لوجوه لا محال او ما دون ذلك كوضع ويمكن ان ياتي في الجرح فيضع
 من الشئ الاخر في رعيته في الضعف شفاؤه من حيث بعد عن شروحه
 فكل بعد بعضه ولا سيما كان في الضعف وكما ان فيه ادواء الجرح
 بالنسبة الى ما قبله في تفاوت درجات الضعف واخبر الحسن والموت
 تمكن من اوصافها في احوالها في الضعف الفقيه الودع الصامطة في احوال
 احوالها من اوصافها في بعض الاوصاف وهكذا الى ان ينفذ في احوالها
 كذلك ما رواه المصنف كذا في احوالها من اوصافها من احوالها
 المصحح وهكذا الى ان ينفذ في احوالها من اوصافها من احوالها
 شئ من اوصافها في احوالها من اوصافها من احوالها من اوصافها
 حيث يعمل بالانقسام الثلاثة او يخرج احد الاخيرين ما هذا او يتعارف
 جميعها او حسان حيث يجوز العمل به وكثيرا ما يطلق الضعيف في كلام
 الفقهاء على دواء الجرح فاصح وهو استعمال للضعيف في بعض المواضع
 وان سهل واعلم ان من يقع العمل به الواحد مطلقا كالسبب الموصفي في
 عنده فانه من الحديث في المصنف مطلقا من جود العمل به الواحد
 كذا في المسألة من في المصنف فانه في الضعف النسبة على ان من عمل به الواحد
 به مطلقا بل منهم من خصه بالضعف ومنهم من اضاف الحسن منهم من اضاف

ومنهم من اضاف الضعيف على بعض الوجوه كما سنبينه عليه في احوالها من اوصافها
 على اي وجه كان قطع بالعمل بالخير الصحيح لعدم المانع له فان رواه عدول
 جميعوا العفا يدرك العمل به مطلقا بل حيث لا يكون شاذ او معارضا لغيره
 الاجزاء الضعيفة فانها تطلب المخرج وربما عمل بعضهم بالشاذ ايضا فيكون
 للشيخين وجهان انتهى جميعه وان في ذلك الصلوة يتبعهم في احد الشئ
 يؤمنون حيث يصحب الماء ويبنى على الصلوة وان خصاها بما اذا لم يجد شيئا
 شئ لكثيرا واختلفوا في العمل بالحسن منهم من عمل به مطلقا كالضعيف وهو
 وما انه على ما يظهر من كل من كثر في العدالة لفظا هو الاسلام ولو شئت
 ظهورها ومنهم من رده مطلقا وهم الاكثر من حيث اشتراطوا في قبول الرضا
 الايمان والعدالة لا قطع به العلم في كونه الاحول به ومنه والعجب ان الشيخ
 رحمه الله اشترط ذلك ايضا في كتب الاموال وروى في الحديث وكذا العزير
 العزير فانه يعمل بالخير الضعيف مطلقا حتى انه يخصه باجابا كثيرة
 جميعه حيث تعارضه بالظواهر فانه يصحح به الحديث لضعفه وانما
 يرد الضعيف مطلقا بانتهى في احوالها من اوصافها من احوالها من اوصافها
 ونقص الخزون في الحسن كما يعقوب المعبر والضعيف في الذكر في قبول الرضا
 بل الموقوف وربما ترقى الى الضعيف ايضا اذا كان العمل بمضمونه مستقرا
 الاختصاص قد مر مع على الخير الصحيح حيث لا يكون العمل بمضمونه مستقرا

هذا هو الوجه الذي عليه العمل به في كل واحد من هذه الوجوه
 والوجه الثاني هو ان العمل بالحسن هو العمل بالخير الصحيح
 والوجه الثالث هو ان العمل بالضعف هو العمل بالخير الصحيح
 والوجه الرابع هو ان العمل بالضعف هو العمل بالخير الصحيح
 والوجه الخامس هو ان العمل بالضعف هو العمل بالخير الصحيح
 والوجه السادس هو ان العمل بالضعف هو العمل بالخير الصحيح
 والوجه السابع هو ان العمل بالضعف هو العمل بالخير الصحيح
 والوجه الثامن هو ان العمل بالضعف هو العمل بالخير الصحيح
 والوجه التاسع هو ان العمل بالضعف هو العمل بالخير الصحيح
 والوجه العاشر هو ان العمل بالضعف هو العمل بالخير الصحيح

وكذا اختلافوا في العمل الموقوف على اختياره فضعف في الحسن فقبله قوم مطلقا
 كقولهم وفصل ثالث ويكن اشراك الثلاثة في دليل واحد بدو الجواب
 العمل فيها مطلقا وهو ان المانع من قبول خبر المانع هو ضعفه اعم من ان
 جاء كونه موثقا فثبتوا في العلم انقول لا يثبت عند خبر المانع
 على حاله فكيف مع توثيقه وسدده وان لم يبلغ حد التعديل ولهذا حجج
 من قبل المراسل وقد جاءوا فيه بان النسق لما كان دالة التثبت وجب العلم
 به تعلم وجود انفاء التثبت فيجب التفتيش في النسق ليعلم او عدمه حتى
 التثبت وعدمه وفيه نظر لان الاصل عدم وجود المانع في السلم ولان
 الحال لا يمكن الحكم عليه بالنسق والدراد في الآية المحكوم عليه بالنسق واما
 الضعيف فذهب الاكثر الى منع العمل به مطلقا الا ان ثبت عند جاد
 الفاسق الوجوب لوجه واحد او دون وهم جاعل كونه منهم من ذكره مع
 اعتضاده بالشقوق رواية بان يكون ثبوتها ودوايتها بلفظ واحد والفتا
 تعاونت في تفرقة الفقه او فتوى بعضها في كتب الفقه يلقون الطريق
 الاولى 2 جابها اي جابها الشقوق وان ضعف الطريق فان الطريق الضعيف
 قد ثبت به القبح مع اشتها وصدق به ما يصح سداها عن طريق الاستدلال
 او ضعفه والشافعي والى ذلك واحد جابها واهلها مع امك بعضهم
 وان لم يبلغوا احد القول وهذا اعتد الشيوخ رحمه الله في عمل المانع

الضعيف وهذه جهة من عمل بالموقوف ايضا بطريق اول وفيه نظر صحيح
 في وضع الرسالة فاما بنية على الاختصار وجهه على وجه الاستبعاد
 الا تمنع من كون هذه الشقوق التي ادعوها بقوة في قبول الضعيف فانها انما
 يتم لو كانت الشقوق محققة قبل من الشيخ رحمه الله والاربع كذلك فان
 من قبله من العلماء كاتوا بين مانع من قبول واحد مطلقا كما لم يقتضوا الاكثر
 على ما نقله جاد من بين جامع للاعدادت من غير انما ثبت له نصيب
 بفتح ورواياه وكان البحث عن الفتوى بجملة غير الفتوى بين طلبة العلم
 كالا يفتي على من اطلع على حالهم في العمل بمضمون الخبر الضعيف قبل ان
 الشيخ عليه وجهه بضعفه ليس بتحقيق والماء على الشيخ بمضمونه في كتابه الفقيه
 جاز من بعد من الفقهاء وانجبه عنهم عليها الاكثر تقليدا الى الكثر
 خدمتهم ولم يكرههم من تبيين الاحاديث وينبغي على الاكثر بنفسه
 الشيخ المحقق اذ ليس وقد كان لا يجوز العمل بغير الواحد مطلقا فجا المانع
 بعد ذلك وجدوا الشيخ ومن تبعه قد هموا بمضمون ذلك الخبر الضعيف
 لانه ما دونه في ذلك لعل الله تعالى يعذرهم فيقبولوا العمل به مشهورا
 هذه الشقوق جازين لضعفه ولولا مثل المصنف وهو المصنف او بعد
 ذلك كل الى الشيخ وشمل هذه الشقوق لاكتفى به جابها بغير الضعيف ومنها
 يظهر الفرق بين وبين ثبوت فتوى المانع بغير واحد اصطلاحهم فانهم كانوا

تتشرب في انظار الارض من اول زمانهم ولهم في الواقع ازيد ومن اطلع على
 هذه القصة التي كتبتها وتحتها من غير قلبه البتة العاضل المتعلق
 الذين هم من الخصم والسيد من الذين طاروا من جماعة السيد رحمة الله
 البصيرة التي انبجها حتى في هذا الصالح ودام بن ابنة من قدس الله روحه ان يحجب
 حده ان لم يكن لا يمانع من حق التحقيق في كلهم حاد واما السيد عقيب والآن
 فقد طهران الذي يفتخر به ويحارب عن سبيل ما حفظ من علم العلم بالحق
 انتهى وقد كُتبت للسلامة بعض المال وفي الباقي في المجال وانما يشبه لهذا
 المقال من هذا الرجل لا يجوز ان يكون من غير الحق والواقع وجود الاكثر العوا
 باني بالخير الضعيف في بعض القصص والمواضع وقصائل الاما لا في غير هذا
 الله تعالى واحكام الخلال واللام وهو حسن حيث لا يبلغ الضعف هذا النوع
 الاختلاف في الاستحسان من العلم المحققين من القضاة في ذلك السن وليس
 في المواضع والقصص من بعض الميز والارادة من السيد في الله عليه السلام في كل الحق
 والعام انه ان من لم ينفذ من الله فضله فان هذا هو علمها ايمانا بالله ورجاء في
 اعطاه الله تعالى ذلك وان لم يكن كذلك وان لم يكن كذلك في هذا الشام بنسب الى الحسن
 غلبه عبدالله عليه السلام من مع شيا من الثواب على شيء فقصه كان لا يجوز ان لم
 يكون عظماء بل قد اذعن من هذه المعاني الاربعة التي هي اصول علم المديان في هذا
 عبارة ان لمعان شئ منها ما شئت من هذه الاقسام الاربعة اما جمعها بعضها

بجملتها في بعض الضعيف ليدخل فيه المقبول في بعض من اقسام الضعيف واما
 فكونه في الشئ الاجتناب على ظاهر الاستعمال وان كان اطلاقه في بعض الضعيف
 من كونه اعم من الضعيف ايضا وجعل المشكوك ثمانية عشر نوعا ومنها ما يقتضيه
 وهو ثمانية في هذا النوع من الضعيف وهو من اصول بلون نوعا
 وذلك على وجه المحصول الجلي واللاستقراء لا يمكن ابداء اقسام اخرى في الضم
 الاول وهو المشكوك امور المسند وهو افضل سند مرفوعا بنقل
 للمضاهاة الى المعصوم واكثر ما يستعمل فيها جاء في الحديث على الله عليه وآله يخرج
 بانضال المسند المرفوع والعلق والفضل والاعية الموقوف اذا جاء به سند
 متصل فانه لا يسي في الاصل من سند او بما اطلقه بعضهم على المتصل مطلقا
 ولتكون اعطاء ما دفع الى الضعيف على الله عليه وآله وان كان شطعا باب الفصل في
 ابناء الموصول وهو افضل اسناد الى المعصوم او بمن كان كل واحد من
 حوايزهم من قوة او ما هو في بعض النماذج كادعائه والمناولة وهذا القيد
 اقل من كثير فوره عليهم ما شاء له سواء كان مرفوعا الى المعصوم او موقوف على
 غيره وقد يقتضيه افضل اسناد الى المعصوم او المتعاقب دون يوم هذا
 مع الاطلاق اما مع التقييد بما ينطلقا في بعض هذه اسناد الاسناد
 وهو ذلك المرفوع وهو ما اضيف الى المعصوم من قول بان يقول في القاء
 ان عليه لكونه افضل بان يقول فعل كذا او تفعل بان يقول فعل فلان يحضرو

كذا لو يكن عليه فانه يكون قد اقرن عليه واولى منه ما وقع به بالقول سواء كان
 اسنادا شغلا بالمعصوم بالمعنى السابق منقطعاً بكونه بعض الرواية الى ان
 اوردناه بعض رجال سند عن لم يلقه وقد بين من القولين ان السناد ان
 الاخيرين منها عوامين وجه يصدق على من لم يلقه شي ساد صدق على الاخيرين
 السلام صدق على من صدق الاخيرين وصادق فصار قسماً هذا بما اذا كان السناد
 متصل الاسناد بالمعصوم فانه يصدق على الاتصال والواقع لعمولهم
 له ويخص الفصل متصل الاسناد على الوجه المذكور كونه موقوفاً على خبر
 المعصوم فيحصل الموقوف بما اتصل بالمعصوم باسناد منقطع وتبين انهم
 انما اتم من الاول مطلقاً بمعنى سئل ام صدق صدقاً من خبر عكس وجه
 عموماً كذا للسؤال الثالث في الحديث المتصل بالاسناد على الوجه السابق
 الى المعصوم واختصاص الفصل بما لا يكون موقوفاً والموقوف بما لا ينقطع
رواية الحسن وهو ما يقال في سند فلان في فلان من خبر بيان للتدريج الى
 والتمام وبذلك يظهر وجه تسمية منقطعاً وقد اختلفوا في حكم الاسناد
 متصل هو من قبل المرسى والمنقطع حتى يتبين ان السناد لا ينفك لان العنعنع
 من الاتصال لغة والصحيح الذي عليه هو ان الحديثين لا يأكداً كونهما عانة
 متصلان السكتي لانهما في الرواية العنعنع من رواة عن علي بن ابي
 حمزة اما ايضا من السند ليس بان لا يكون معروفاً به والام بكفاً التي لان من

معصوم

المرسى

بالسند ليس قد يتوقف في العنعنع مع عدم الاتصال نظر الى الخبر وصدق في
 وان كانا من نوع الامتداد والتمادي من معانها وقد استعمل اي المعنعنع
 استعمال المصدر وهو العنعنع في الاماكن المشاهير كقولهم من يدين به الاتصال
 لا يقول بالمرسل وزاد آخرون في السناد كونه الرواية فنادوا به الموقوف
 بالنعنع له والاكابرنا واخرون على ذلك كونه معروفاً بالرواية عنه والظاهر
 استعمالها وهو ما حذف من نسخة الاسناد واحدة كقولهم
 رحمه الله تعالى اجماعاً او يحذف يعقوباً وصدق في رواية الباقر والصادق
 لولا ان النبي صلى الله عليه وآله والصادق او ينفذ لك ما خوذ من قبله الجاهل
 او الطلاق لآخرهما في قطع الاتصال ولا يستعمل فيما سقط وسط اسناد
 او خرج لتسببها بالقطع والمرسل لا يخرج المعلق عن الصحيح اذا عرفت الحديث
 من جهة نفسه خصوصاً اذا كان العلم من جهة الرواية كقول الشيخ في كتابه في الصدق
 في القصة محمد بن يعقوباً واما محمد بن ابي عمار من لم يرد كما ثم يذكر في آخر
 الكتاب طرقة الى كل واحد من ذلك في الاسناد وهو صحيح اي حتى اذ لم يكن الحديث
 في متن الحديث ولا الحديث في المتن في الكتابية او اللفظية تكون الرواية في
 القصيدة ما ذكره الا بعم الحديث من جهة فقد خرج المعلق عن الصحيح الى
 او ما ذكره وهو ما حذف وهو قسماً لاننا ما ان ينفرد به راويه عن جميع الرواية
 وهو الاتصال والمطلق والمحمض بعضهم بالاسناد وسياق انه يخالفه او ينفرد به

المراد
الهم

بالقسم الى خمسة وهو النسبي كقوله اهل بلد معين ككثرة الجن والذكور او القوم
 واحد من اهلها ولا يصفى الحديث بذلك من حيث كونه اهل الا ان يلحق
 بالشأن في ذلك واسم او هو ما ادبر في كلام بعض الرواة فيقولون
 ان من الحديث ويكون منه شأن باسناد فيقودرهما او هو ما ادبر
 اسناد الحديث وتراخي او يقع حديث واحد من جماعة متعلقين
 بان رواه بعضهم بسنده ورواه غيره او متعلقين بشيء مشترك
 مع انما فهم على سنده فيدبر ورواه بعضهم جميعا على الاتفاق المتفق او السند
 ولا يذكر الاختلاف وقد علم واحد من الاجسام الشيء هو اسم الشيء
 وهو شاع عند اهل الحديث خاصة دون غيرهم باز فله منهم رواية كثيرة
 ولا يعلم هذا القسم الا اهل الصناعة او عدهم وعند غيرهم كحديثنا الاشياء
 باليات وامر واضح وهو هذا الغفلة من الصحيح او من غيرهم خاصة
 لم يندم وهو كثيرة لبعض العلماء اربعة احاديث تدور على السور والها
 احل من يتوهم يخرج اذ اريشون بالجملة ومن ادى ذبها فاما ختمه يوم
 القعدة ويوم الخميس وروى عنك للسائل حق وان جاء من واسم
 بقول مطلق وهو ما عرّبا اسنادا وصفا معا وهو ما انفرد بروايته مشهورا
 او عرّبا اسنادا خاصة لا من الحديث يعرف منه غرضه عن انصافه
 او ما في حكمه اذا انفرد واحد به وابنه عن غيره ويعرفه بان غرضه
 هذا الوجه ومنه عرّبا لم يخرج اسنادا بل هو المتون الصحيحة او عرّبا خاصة

بان اسناد الحديث انفردوا عن غيره بما فيه كسوف فانه ح يصدر عرّبا
 وعرّبا اسنادا اسنادا انما انما اسنادا اسنادا اسنادا اسنادا اسنادا اسنادا
 في طرقة الاول واليه من طرقة الاخر وحديثنا انما الاعمال باليات من هذا الباب
 غرضه طرقة الاول لانه ما انفرد به من الصحابة هم وان كان قد خطبه على
 فلم يكن على طرقة الثاني من كونه ممنوع من قوله فترى من عند ملقه فترى من
 ملقه فترى من غيرهم فترى من غيرهم فترى من غيرهم فترى من غيرهم فترى من غيرهم
 بعد ذلك كما لا شك ان من قبل ان رواه غيره ان عرّبا كمن من ان نفس حكم
 فترى من غيرهم فترى من غيرهم فترى من غيرهم فترى من غيرهم فترى من غيرهم
 الا انما عرّبا الحديث هو المشهور بين الحديثين ولكن ادعى بعض المشايخ انه
 رواه ايضا على طرقة واحد من الحديثين وانما يلحقه من حديث جمع من الصحابة
 بمناه وعنه هذا يخرج من هذا العرابة ونظاير في الاجابة كمن عرّبا كمن
 من الاجابة فترى من غيرهم فترى من غيرهم فترى من غيرهم فترى من غيرهم
 فترى من غيرهم فترى من غيرهم فترى من غيرهم فترى من غيرهم فترى من غيرهم
 المعرّبون من الحديث فيها كالا فترى من غيرهم فترى من غيرهم فترى من غيرهم
 المعرّبون من الحديث فيها كالا فترى من غيرهم فترى من غيرهم فترى من غيرهم
 انما يصفون باعبار المتناهي من العلماء والضعيف كمن في الاولى كضعيف
 راجح بالاولى المصلا واليه ابو العوام بن ابي ابي والماء والضعيف من غيرهم
 من يدين غيرهم ويخولك وقد تحققت العلامة في كتاب الراجح كمن في الامانة

منها خلاف اصل الحق ونسأى من الحديث المسلسل ما ينقطع تسلسل في خط
 أسناده كالتسلسل بالأولية على الصريح عندنا فدين وان كان المشهور
 بخلافه **ولم يرد** على من يوجب من الإجماع ما هو فيه من انه والزيادة تقع
 لكن بان يرى في كل زيادة تضمن من لا يستلزم من غيره وفي الأسناد كان
 بوجه بعضهم باسناد مشتمل على ثلثة رجال معينين مثله فيعبر به المزياد
 في الأول وهو المزيادة المقتضية لزيادة من القدر لا في ذلك لا يزيد
 على ابرار حديث مشتمل على اربعة المزيدين في المارواة غير من الثقات
 ولو كانت المسافة من المصوم والمقصود ان يكون للمروي في زيادة عاملاً
 فيصير لها حاشا او بالعكس فيكون المروي كالمشأ وقد تقدم حكمه
 وجعلت لنا الاثر سجداً وترابها طهور ولا في زيادة تفرد بها بعض الروا
 ورفاهية الاكثر فظهر ما جعلت لنا سجداً وطهوراً فاروا ما يجمع عام لثا
 لاختلاف الاثر من المجرى والرسول والراب وما رواه المتفرد بالزيادة منصوص
 بالقرآن وذلك نوع من المضافة في الحكم والثاق وهو المزياد في الاشأ
 كما اذا استند وارسل او وصل وقطع او رقع الى المصوم ووقع على
 من دونه وهو مقبول كالاول من المضاف لعدم المسافة او يوجب
 اطلاق المسند والموصول والرافع على ما يطلع عليه غيره او يوجب لما يثبته
 والمجمل فهو كالأبادة من المضاف فيقبل وقيل الارسال نوع قدح في الحديث

نحو

بناظره والمرسل يوجب على الموصول كما يقدم المرح على التعديل عندنا ^{فيها}
 وفيه ان هذا القليل منع الملازمة بين تقديم المرح على التعديل وتعليقهم ^{سألا}
 على الوصل مع وجوه القاطبة فيما فان المرح انما قدم على التعديل بسبب زيادة
 العلم من المراجع على المعدل لاني على الظاهر واطلع المراجع على ما لم يطلع
 المعدل وهي ان زيادة العلم التي اوجب تقديم المراجع هذا في صورة تعاد
 الارسال والوصول مع من وصل من ارسلا لان وصل اطلع على ان التواتر
 للحديث فلا نرى فلا زال آثره ومن ارسلا لم يطلع على ذلك كقولك بعض السند
 بمطهره وذلك يقتضي ترجيح من وصل عن من ارسلا كما يقدم المراجع على المعدل
 بفضل التاويل **واسم المرح** واسمه بالاختلاف نظر الى من لا يخصص
 فان الحديث لو احدث نفسه ليس بمختلفا عما هو بخلاف غيره مما قد اختلف
 كما ينسب عليه قوله وهو ان وجد حديثان في الخبر ظاهرهما فيه كذا
 الاختلاف قد يمكن مع الجمع بينهما فيكون الاختلاف ظاهرهما خاصة وقد لا يمكن
 فيكون ظاهرهما باطلاً وعلى التعليل من الاختلاف ظاهرهما متحقق **وكمثال**
 الحديث المتخلفا لجمع بينهما حيث يمكن الجمع ولو بوجه معين يوجب تخصيص
 العام بهما او تفصيل مطلقا او عام على خلاف ظاهر الحديث لا عند حد
 لا يورد بكسر الراء سمع من اسكان اليم الثانية وكسر الراء على صحيح بكسر الراء
 وضعول يورد بمحذوف اي لا يورد بالمعنى وانما سمعها من الجليل من امر الراء

ابن سلام في ان من فيه ثم الخطا في هذه اتمانه ثم تبهم فيهم بوايد ووايد كان
 الاثر فانه بلغ بها منه الخطا في ان تحس في فاق في العاين على ما به والهو في
 في غيره في غير القوان مع الحديث وغيره في ذكر من العلم ان الله تعالى معهم
واحد من هذا القبيل وهو ما في الحديث الذي يقع بالقبول في القول بالمضيق
 الا ان بعض من المضاف اليه من غير ان الشك في صحة وعدها وهذا الا
 من هذا النوع في القسم المشترك بين الصحيح وغيره ويمكن جعله في انواع المضيق
 الضيق مقبول مطلقا الا ان بعضه من الضيق في ان من المقبول وغيره وما
 يرجع في قوله في القسم الخلفاء في بعض الموقوف من ان لا يعمل بها مطلقا فقد
 بالمقبول منها حيث يعمل بالمقبول من الضيق في ان لا يكون من القسم العام
 فان لم يشك الصحيح اذ ليس من قسم ثالث والمقبول كحديث من مطلق في حال
 المتماثلين من الضيق ما وانما بالرجوع الى اجل منهم قد روي حديثهم وعرف
 الى اجن وانما يسمى بالمقبول لان من لم يبقه من غيره وما روي من الحديث وما
 ضيقا في غير مطلق من الضيق في مخرج ولا تعديل لكن امره عند سئل
 حقيقته في بعض ان كان في هذا الموضع مع سئل في هذا الاسناد قد قبل
 الاحتياط في عدلها في قبوله من المصلحة واستعملوا في سائر ما
 ومعه مقولا وسئل فيضا ايضا ما حديث الضيق في القسم انما يتحقق
 الاوصاف كحديث الضيق وهو امور ان الموقوف وهو تمام مطلق في

ان اخذ مطلقا فهو ما روي في صاحب المعصوم من بني ادم من قولنا وقولنا وغيرهما
 مطلقا كان من ذلك مستدرا منقطعا وقد يطلق في غير المصاحب المعصوم مقبلا
 وهذا هو القسم الثاني من مثل وقوله في ان كان الموقوف عليه غير
 وقد يطلق على الموقوف في الاثر ان كان الموقوف عليه صاحب البيت صلى الله عليه وآله
 ويطلق على الموقوف في الموقوف والمضيق كذلك في بعض المقامات وانما اهل الحديث فيطلقون
 الاثر عليها ويجعلون الاثر اعم من مطلقا وقد تقدم ومنه اي الموقوف
 في بعض الصيغ الا ان الاثر ان كان الاصل يجوز ان يقسم للعام بغيره من نفسه
 يكون ذلك وما قيل هو من نوع عملا بالعام هو من كونه في الموقوف والوجه في ان
 ان اعم فلا بد ان على العام في فصل الثالث وقد قيل ان يقع مطلقا في بعض
 بسبب زواله في غير المقصود في ان يكون موقفا او لا في قول جابر بن
 اليه في قولنا في امر من يريها في غيرها جاء الولد حول فانزل الله تعالى فان
 موتكم فانوا فيكم اني انتم فيكون من هذا وهو عام ولا يعمل على الخاصة في قوله
 رسول الله صلى الله عليه وآله في الموقوفات وقوله اي قول الضيق في
 نفعل كما او قول كذا او يجمع الى اطلاقه فلم يقيد بزمان او غيره ولكن ان يقيد
 الى من صلى الله عليه وآله في الموقوف لان ذلك لا يستلزم اطلاق النبي صلى الله عليه وآله
 وان لا امر به بل هو اعم فلا يكون موقفا على الاصح وفي قولنا ان امره في قوله
 يكن ذلك بل انما في ان من صلى الله عليه وآله فان بين اطلاقه صلى الله عليه وآله والاول

يكون فهو موضع اجماع ولا فهو جاز للحدوثين والاصولين من حيث ان القائل
 كونه على الله والاطلع عليه فمقرنه يكون هو على ظاهره كون جميع الصحابة
 كانوا يصلون لان الصحابة في اعادة كونه اللفظ في معنى الاحتياج وانما
 يصح الاحتياج اذا كان فعل جميعهم لان فعل البعض لا يكون جهة وهذا هو
 القولين للاصوليين وغيرهم قبل عليه لو كان فعل جميع الصحابة لما سارع
 الخلاف بالاجماع والاشناع بخلافه الاجماع لكنه سارع فلا يكون فعل جميع
 الصحابة واجب بان طريق قبول الاجماع على لانه يقول بقبول الاجماع
 مخالفة وهذا شئ على جواز الاجماع في زمن صلى الله عليه وآله وفي خلافة
 كانا الموحدين وكيف كان الموقف فليس يجيء وان صح سند في الاجماع لان
 مرجع الى قول من وقف على قوله ليس يجيء وقيل هو حجة مطلقة وضعفها
القول الثاني هو ما جاء من التابعين ورواه عنهم وهو باع صحابة العام
 فانه في معنى التابعي ايضا ليس على الله عليه وآله عندنا من احوال اهل البيت
 وفعالهم موقوف عليهم ويقال له المقطوع ايضا وهو موقوف للوقوف بالحق
 لان ذلك يوقف على مصالح المعصوم وهذا هو التابعي باحق من غيره الموقوف
 المتبذل لانهم يمثلون التابعي والمقطوع يفتقر به وقد يطلق المقطوع على الموقوف
 بالمعنى السابق الا هم فيكون زيادة له وكثيرا ما يطلقه الفقهاء على ذلك وكيف كان
 معنا فليس يجيء الاجماع في قول من وصفه بل من حيث هو قوله لا لا يجيء

القول الثالث وهو ما رواه عن المعصوم من لم يذكره المراد بالاداء هذه الصلاة
 في البيت الحديث عنه بان رواه عن ابائه واسمه وانما يذكره يعني اجتماعه مع غيره
 المتعيق في ارسال الصحابة في غير النبي صلى الله عليه وآله بان يروي الحديث عن النبي
 عليه وآله واسم صحابي آخر سواء كان الراوي تابعيا ام تابعي صحابي ام كبير او سوا
 كان الساقط واحدا ام اكثر وسواء روى عنه واسمه بانما التابعي قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله واسم الراوي واسم الشبهة بان صرح بذلك او يكاد مع عدمها او
 كقول من يروي عن بعض صحابته ومنه ذلك هذا هو المعنى العام للموسل المتعارف
 اصحابا وقد خفي الموسل باسناد التابعي الى النبي صلى الله عليه وآله من يروي ذلك الراوي
 كقول سعيد بن المسيب قال رسول الله صلى الله عليه وآله كذا وهذا هو المعنى الآخر
 له عند الجمهور وقد بعضهم بما اذا كان التابعي الموسل كبيرا كان السبب في الانقضاء
 منقطع واشارته منهم معناه العام الذي ذكرناه ويطلق على الراوي الموسل المتقطع
 والمقطوع ايضا باسقاط شخص واحد من اسامه والمفضل بغير الضم والمعجم باسما
 اكثر من واحد قيل انه ما يؤخذ من قولهم امر فضيل اي مستعلق بشيئ من اثاره
 تابعي التابعي او من دونة قالوا في قال رسول الله صلى الله عليه وآله للموسل ليس يجيء
 سواء ارسل الصحابي ام غيره وسواء استقطب منه واحدا ام اكثر وسواء كان للموسل
 جليلو ام لا في الاصح من احوال للاصوليين والحدوثيين وذلك لاجل احوال الحدوث
 كونه ضعيفا وبما لا احتمال بزيادة الساقط فيقول احوال الضعف ونحو رواية

القول الثاني هو ما جاء من التابعين ورواه عنهم وهو باع صحابة العام فانه في معنى التابعي ايضا ليس على الله عليه وآله عندنا من احوال اهل البيت وفعالهم موقوف عليهم ويقال له المقطوع ايضا وهو موقوف للوقوف بالحق لان ذلك يوقف على مصالح المعصوم وهذا هو التابعي باحق من غيره الموقوف المتبذل لانهم يمثلون التابعي والمقطوع يفتقر به وقد يطلق المقطوع على الموقوف بالمعنى السابق الا هم فيكون زيادة له وكثيرا ما يطلقه الفقهاء على ذلك وكيف كان معنا فليس يجيء الاجماع في قول من وصفه بل من حيث هو قوله لا لا يجيء

او المن الذي يظهر عليه قران العلة ومجانة الفرض لم وذلك مع انضمام قران
 تنبيه القارئ على تلك العلة من ارساله الموصولا وعرضه في الموضوع او
 حديث في حديث او دم وام او غير ذلك من الاسباب الموجبة للحديث بحيث
 يقتضي على القارئ ذلك ولا يسلح اليقين والامتناع كما يتحقق في ارسال او غير
 فيحكم بما او يورد في بؤبؤ تلك العلة من غير ترجيح يوجب القارئ فيوقف وهذه
 العلة عند الجمهور ما يقع من صحة الحديث في تقدير كونها هي الصفة لولا
 ذلك ومن ثم شرطوا في تقرير الصحيح سلاسة من العلة وما اصحابنا في
 يشترطوا السلامة منها وحق فقد انقسم الصحيح الى مطلق وغيره وان كان العمل
 كما يورد الصحيح الشاذ وبعضهم واقفا على هذا ايضا للاختلاف في جهة الاصل
 واما ان هذا العلة في حديث كتاب التهذيب سنا واسماء الكوفة والتميز
 لانها لا يخرج الى المخطوطات في لغز من الرسالة انما السلي في بعض الاطراف
 واستنقاده من الناس بالتحريك وهو اختلاط الظلام حتى يبدل لك لاستفادتها
 في الخفا جنان الذي لم يصح من حديثه او دم سماء الحديث من لم يبد
 كما يظهر من قوله وهو ما اخفى عليه املق الانسداد وهو ان يروي عن ابيه
 ما هو مالم يسمع منه وفي يوم ان سمع منه ومن حقه اي حق المدلول شانه
 بحيث يصير سندنا لا كفا بالان لا يقول حديثنا ولا اجراء وما اشبههما
 لانه كذب بل يقول قال فلان او غير فلان ونحن كذا فلان واخبرني

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما يوجب صحة الحديث
 من طريقه او غيره

يوم انه اخبر والعبارة اتم من ذلك فلا يكون كاذبا ودعا لم يقطع الماسن شيعة
 الذي اخبر ولا يوقع التدين وابتداء التدين كذا يقطع من بعده رجلا
 ضعيفا او معيوا التدين بحديث بذلك وهذا ان التدين في
 الانسداد واما التدين في الشيوخ لاني فقص الانسداد ذلك بالان
 من شيخ حديثا منه ولكن لا يجب معرفة ذلك الشيخ لغرض من الاعراض
 فيسببه او يكتفي به باسم او كنية غير معروفها او شبه المثل او قبيلة غير
 بها او يصفه بالابنوصف به كذا يعرف فانه اعاد القسم ان الشيوخ التدين
 انهم من راي الاول لان ذلك الشيخ مع الاطراف بما ان يعرف فيرسله
 ما يلزم من صحة وضعف او لا يعرف فيجوز الحديث بمحول التدين ولكن فيه
 تضيق للرواية وتعمد لطريق معرفة حاله فلا ينبغي الحديث فعل ذلك
 نقل ان الماهل بعضهم على ذلك كان سابق بينهما اقتضاه ولم يصح تركه حديث
 سونا الدين وهو معدود في رايه والقسم الاول من التدين مذموم جدا لما فيه
 من اتمام اتصال التدين كونه مغطوا ما تقررب عليه احكام غير صحيحة
 قال بعضهم التدين انما الكذب وفي رايهم ما عليك فقلان يجهل انه انا
 عرف بالثقلين يروي حديثا غير ما ليس في قوله خلافا فيقبل لا يقبل
 مطلقا لما ذكرناه من الضمان في التدين الذي وقع منه حيث وجد
 المقطوع واتصال المرسل وتقررب عليه احكام يومية كانت مستقيمة

السبعة الذين يظلمون الله في عرشه فيه ويعملون صدق بصدقه فاحفظوا حاشية
 لا تعجب من شائقة ما لا يفهم ما انقلب على بعض الروايات واما هو حق لا ينضم
 ما تنق بينه كادود في الأصول المعتمدة الشام الواسع وهو المكذوب بالخلق
 المصنوع بخلافه وانما انقلب على بعضه لا مطلق حديث الكذوبية ان الكذب
 قد يصدق وهو في الموضوع سواء اقسام الضعيف ولا تعمل في ذاته للعالم
 الا بتبنيها على ان يكون موضوعا محال او غير من الضعيف المحتمل للصدق
 جردا رواية في الزيب والزهبي كاسيا في يعرف الموضوع باقر اولا
 بوضع فيكم علم بما يكم على الموضوع في اقل الامر لا ينفذ القطع يكونه
 لجواز كذبه في اقران واما انقطع بحكمه لاذ اليكم ببيع النقي القالب وهو هنا
 كذلك ولو لم يسمع مثل القربا القتل والاربع العقوف بالزنا لا محال ان
 يكونا كاذبين كما اعتبرا به وقد يعرف ايضا بكتابة الفاظ ومشيها واولاه
 العلم بالحدوث ملكة فخير من ان يها ذلك واما يصوم به منهم من يكون اطلاق
 ناسا وفضة ناسيا وفضة قويا ومعرفته بالقوانين الدالة على ذلك متمكنة والو
 على علمه ووضعه في هذا كادود في شائقة ما لا يفهم ما انقلب على بعضه
 صلوة بالليل حسن وجهها وقيل كان شيخ يحد في جماعة فدخل رجل
 الوهم فقال للشيخ في انما حديثه من كذبت صلوة بالليل الخ فوقع ثابته
 سوي ان الحديث في رواه الواضحة انما هو من قصص القوم الى

الملوك واما الدنيا شائقة ما لا يفهم ما انقلب على بعضه فاحفظوا حاشية
 العلم اليقيني الواردة من الاماكن البعيدة في حديثها في النبي صلى الله عليه وآله
 في الاسبق للاخضا واما في بعض الروايات في حديثه في حديثه في حديثه
 المعتمد استنادا في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 ولكن هذا الاماكن في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 بضوء على رسول الله صلى الله عليه وآله في حديثه في حديثه في حديثه
 من بعض سجدات الوصايا في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 علم ما حجب هو عن اذن ما وضع حجب الله تعالى وضربا اليه ليجذب بها قلوب
 الناس الى الله تعالى بالوصف والوصف في حديثه في حديثه في حديثه
 اليهم الظاهر ما لهم في الصالحين والذين يظهرون ذلك من احوال الاجابة والكثرة
 وضعا هو في الوسيط والذين يظهرون ذلك من احوال الاجابة والكثرة
 واما الاخلاق والعادة وكما انما لا ينفذ في حديثه في حديثه في حديثه
 يقطع العقل بكونها موجودة وان كانت كذا كانت الا انما يكون في حديثه
 ذلك ما لا ينفذ في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 ان ما ينفذ في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 لا ينفذ في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 فوضعت هذا الحديث في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه

جيد في هذا الباب ولغيره كما في النسخ بن الجوزي ووجه في الجوه لا نكتا
 ابن الجوزي ذكر في كتابه في الاحاديث التي ادعى وضعها الاول بعد كونه موثوقا
 والمخاض بالضعف اولى وبعضها قد يلقى التصحيح والحق عند اهل النقد
 بخلاف كتاب الضعفاء في تمام في هذا المعنى شغل على انصاف كثير من
 لهذا القسم من الضعيف لا القوة الموضوع في شغل على ما حكيه من
 احكام الضعيف او حديث حديثا باسنا وضعيف فذلك ان يقول هذا الحديث
 ضعيف بقول مطلق وتعي به ضعف الانشاء او تصحيح بالضعف لا
 لان لغة بالاطلاق وتصحيح بالضعف المتقيد بقدره يصحح بيب
 بمثل الحديث وانما يضعف ويطلق عليه الضعيف مطلقا بحكم امام من
 انما الحديث مطلق على الاحكام وطرقها مطلق بها انه اى ذلك الحديث
 الموجود بطريق ضعيف لم يروى باسناد ثبت به مصروفا بهذا المعنى فان اطلق
 ذلك المطلق مضمون بنفسه في حوازه لغيره كذلك ومما ان مره بان كان
 المخرج هو ثبت بمجملهم ينسحب الى التفسير ومما ان شاء الله وقد تقدم
 لا يجوز رواية الموضوع بغير بيان حاله مطلقا وما عسى من ان الضعيف
 في عوارضه ايضا في الاحكام والعقوبات بل لا يترتب عليه من التصديق في الاحكام
 الدينية ورواها واولا واما هل ورواها بل وبيان في بعض الصفات الا
 والاحكام الشرعية من الترتيب والترتيب والقصور فضايل الا اعمالها

على المشهور بين العلماء ويكون ان يستدل بحديث من بلغه نفي من اهل الحديث فعل
 اعطاه الله ذلك وان لم يكن الاثر على ما بلغه وتوقع من عبادته ومنهم من منع العلية
 مطلقا ومما يروى عنه حديث ضعيف وسكون في صحة بغير اسناد يقول ذلك
 او يلقا او يروى او يروى ونحوه من جميع الترمذي ولا يكون بصحة الخبر كقول
 الله على الله عليه وآله وصل ويخبر عن الالفاظ العجائز في بعض الروايات وجب اليقين
 ولو اقر بالاسناد مع المتن لم يجب عليه بيان حال الالفاظ في خبر عند اهل الاخبار
 في اهل حال الحال في بعض الروايات في بعض الروايات في بعض الروايات في بعض الروايات
 اولى **باب** فيمن قيل روايته وروايتها وسعته ذلك تمام ان علم الحديث
 وما اى ما ذكر في العلم بحال الضوابط يحصل التيقن من صحيح الرواية وضعفها
 وجودة البحث وانما في القدم في السلم المستور واسلم اسامه الفناء
 في الذين اسماها للشرعية المظهر من ادخال ما ليس منها فيها ونفيا للخطا
 والكذب فيها وقد روي ان بعض العلماء اسماها ان يكون هؤلاء الذين ثبتت
 حديثهم فيها انك عند الله يوم القيمة فقال لان يكونوا خصما في احيائه من ان يكون
 رسول الله صلى الله عليه وآله في قوله لم يذهب الكذب عن يدي وذلك ان
 بعضهم سمع من بعض العلماء ان ذلك فقال له يا شيخ لا نقفنا بالعلم انفسا
 او يحكم هذه نسيته ليس هذا جيب وهذا امر واتح لامر فيه بل هو من فروع الحكم
 كمال القوة بالحديث نعم يجب على المتكلم في ذلك التثبت في ظهور وجوب ذلك في

فيمن قيل روايته وروايتها وسعته ذلك تمام ان علم الحديث وما اى ما ذكر في العلم بحال الضوابط يحصل التيقن من صحيح الرواية وضعفها وجودة البحث وانما في القدم في السلم المستور واسلم اسامه الفناء في الذين اسماها للشرعية المظهر من ادخال ما ليس منها فيها ونفيا للخطا والكذب فيها وقد روي ان بعض العلماء اسماها ان يكون هؤلاء الذين ثبتت حديثهم فيها انك عند الله يوم القيمة فقال لان يكونوا خصما في احيائه من ان يكون رسول الله صلى الله عليه وآله في قوله لم يذهب الكذب عن يدي وذلك ان بعضهم سمع من بعض العلماء ان ذلك فقال له يا شيخ لا نقفنا بالعلم انفسا او يحكم هذه نسيته ليس هذا جيب وهذا امر واتح لامر فيه بل هو من فروع الحكم كمال القوة بالحديث نعم يجب على المتكلم في ذلك التثبت في ظهور وجوب ذلك في

في غير موضع مما خرج ما في موضع سليمان وسمي كذا بسمه موه بغير التمهيد
 فقد اختلف في ذلك غير واحد فطعنوا في اكا من الروايات استناد الى الحسن وقد
 لم يزل ولا يثبت منهم بطريق صحيح ومن اراد الوقوف على حقيقة الحال فليطالع كتاب
 الكشي في الرجال وقد كان السلف الصالح من اهل عهد الشاهنشاها
 والتعديل عالما في كتبهم في تصنيفها في الضعفاء كان القضاة يروى فيها ما
 كان في الماضي والشيخ ابو جعفر الطوسي والتبديع لا يدرى احد من علماء
 جال الدين في المطهر والشيخ تقي الدين بن اده وغيرهم ولكن لما هو في هذا
 ومن وراءه انها احسن بضاعته تدبر ما كونه واما ما تردده فليطالع
 بكثير ما اهلوه ويطلع على قوس في الموضع والفتح قد غفلوا كما اطلعنا على
 كثير او بعضها هل من مواضع كثير وغضا على كتب القوم خصوصا مع تعذر
 الاجابة في الجرح والفتح فان وقع لكثير من اكا بر او فاه وقد اورد ما للشيخ
 كتاب من مؤرخ صحيح وتكلم من بعده في ذلك واختلفوا في ترجيح اهل على الاخر
 كثيرا فلا ينبغي لمن قد ربح البحث تقليد في ذلك بل ينبغي ما اياه الله تعالى
 من عند نصيب فانظر في الجمع بينهما بل ينبغي في كثير من اختلاف طرقه
 في العمل بالاجابة الضعيفة والحسنه والمؤثقة وطرقها او بعضها في الجرح
 احكاما بين حديث صحيح فلا يحتاج الى البحث في الجمع بينهما بل يعمل بالتصحيح
 خاصة حيث يكون ذلك من اصول الباحث وبعيدا يكون بعضها صحيحا وبعضها

ينبغي

والشيخ

حسنا او موثقا ويكون من اهل العلم بالجميع فجمع بينهما بلا رواية اصل الباب
 الاخرين في ذلك كثيرا ما يتفق لهم التعديل بلا يصح تعديله كما يعرف من طريق
 كتبهم سيما خلاصة الاقوال التي في الخلاصة في الرجال وفي هذا الباب بسا
 ثا في الافاق ائمة الحديث والاصول الفقهية على استراط اسلام الروايات
 حال نقاشه وان لم يكن سلا حال تحله فلا تقبل رواية الكافران علم من دينه
 الترخي عن الكذب لوجوب التثبت عند خبر القاص فيلزم لعدم احسانه
 الكافر بطريق اولي انه مثل العاصي الكافر في قبول شهادته في الوصية مع ان
 الرواية اضعف من الشهادة بغيرها من فروع العام معتبرا في الباقي ويمكن القاص
 هنا احسانا القبا من او تعديله بالثبوت بالادق على الاعطاف ويزيد في القول
 بقبوله في شيف شهادته الكفا بعضهم على بعض بل في سلامة الرواية كذا
 فانه لا يقبل روايتهم مطلقا وحيث شهدتهم للثبوت صيانة للمعقولات
 معاملة منهم لا يحضروا سلا ولو غرر عذرا لها كذلك وعقد فلا يقبل
 رواية القاص والمجتون مطلقا لا ارتفاع العلم عنهما الموجب لعدم
 المقتضى لعدم التحفظ من اكتاب الكذب على تقدير تعيينه ومع
 لا يجوز بقوله وجهه وروى على استراط عدالة لما تقدم من الامور بالثبوت
 عند خبر القاص من يضار عدم القسوس شرط قبول الرواية ومع الجهل
 بالمشروط فيجب الحكم بقبوله حتى يعلم وجو وانقضاء التثبت كذا استدلوا عليه

الشيخ

وفي غلظ لا يقتضي اليمين كون الضيق باعنا من قول الرواية فادخل حال الرواية لا
 يصح الحكم على الضيق فلا يجب التمسك بغيره بغيره من السوط ولا نسلم
 الشوط عدم الضيق بل المانع ظهوره فلا يجب العلم بانساقه بغيره بل الأصل
 عدم الضيق في السلم وصحة قوله وهذا بعض آراء شيخنا أبو جعفر الطوسي
 كثيرا ما حصل من غير العدل ولا يمين بسبب ذلك ومذهبنا في حقيقة الجواب
 المجهول الحال بمقتضى بخلاف ذلك ويقول فورد في ذكره العلم بطلان الرواية
 التجارية والعرف بين ما ذكره في الرواية واخرج وليس المراد من العدالة كونه
 بجميع العاصي بل يقتضي كونه مسلما من سباب الضيق لله في فعل الكفا والاحكام
 على الصغار وخوارق المروق وهو الاختصاص بالمتقنين في التجارة عادة ويجب
 زمانه ومكانه وشأنه فلا يترك كذا وجه بصير ذلك له ملكا وأما ما يصح
 لأن السلامة من الأسباب المذكورة لا تتحقق إلا بالمسكدة في غير اعتبارها
 وخطية لما يرويه بمقتضى كونه حافظا لا يتفقا عن فعل أحد من حفظها
 لكنا به حافظا لمن الغلط والتصنيف في الخبر ان حدث منه عارفا بما يميل
 اليه ان يروي به أي المعنى حيث يجوز وفي الحقيقة اعتبار العدالة بغير
 عن هذا لأن العدل لا يجازف بروايته بل يرضى على الوجه المتصور
 تخصيصه تأكيد في العادة ولا يسقط في الرواية المذكورة لاحكامه
 استراحتها وأما في السلف والخلف على الرواية من المرأة ولا يلزمه فقبل

رواية العبد وليقول لها دعها في الجنة فرواية أولى ولا العلم بغيره
 لأن العرف من الرواية لا الدابة وفي تحقيق بدونها ولعموم قوله صلى الله
 عليه وآله أنه أمر سمع مقالتي فوعاها وادأها كما سمعها فرب ما نفعه
 ليس بغيره ولكن ينبغي مؤلفا معروفا في العربية حذرا من التور والتضعيف
 وقد روي عنهم عليهم السلام في الروايات كونه ما فهمه فاقوم فضعا وهو غير
 لغز العلم واللسان وقال بعض العلماء ما روي من الاحاديث في الاحكام
 معربة وغيره في خوف ما اخاف على السلب الجديس اذ لم يعرف النحوان
 يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وآله من كذب على سعدا فليتبوا بقعد
 من النار لأنه لم يكن يعلم ^{بغيره} روي في حديثنا وفيه من فقد كذب بغيره
 ح ان يعلم متدرا بمس من القرآن والتجويد وكذا لا يعتبر فيه البصر
 رواية الامي وقد وجد ذلك في السلف والخلف ولا العبد بناء على اعتبار
 خبر الواحد وعلى عدم اعتباره لا يعتبره المقبول منه عند خاص بل ما يحصل
 به العلم فالعبد غير مقبض في الجملة مطلقا وهل يعتبر مع ذلك أم لا في خبر
 خاما لا يعتبر فقبل رواية جميع فرق المسلمين وان كانوا أهل بدعة افعال
 أحدها أنه لا يقبل رواية المتبع مطلقا لفسقه وان كان يتاوهل كما
 استوعب الكفر المتأول وغيره والثاني ان لم يستعمل الكذب لنسوق
 مذهبه قبل وان استعمله كما خطابه من غلاة الشيعة لم يقبل لأخيه

والثالث ان كان داعية المذهب لم يقبل لانه نظمه الحق بروج مذهب والاول
 وعلمه الكثر والجمهور والاع وهو المشهور بين اصحابنا استنادا لاعتنا به تلك
 المذكورين الشروط فيكون كونه اما فاعلم ان كتاب الاسول الفقهية في مذهبها
 لان من دعاه عندهم في حق وانما اوله تقدم فينا وله الدليل هذا مع علم
 باننا وضعناه في حقنا وعقدنا الراوي او وثقة فينا وعقدته ايضا في
 كثير من ابواب الفقه عندنا في حق ذلك العمل الخالف لما اتوا به في الحق
 عدم قبول رواية الخالف بانها والضعف في العمل للراوي فضلا عن عقيدته
 ونحوه بالحق اي معنى الخبر والعمل من غير ان اصحابه يمكن ان ياتوا بالحق
 به وانما ضعفه على وجهه كما ثبت مذهبنا على الخلاف بالحق في الضعيف في اصحابنا
 ونحوها في الحق من الاسباب الباطنة لهم على قبول رواية الخالف في حق
 الابواب كقبول ما دللنا القرائن على ضعفه مع ذلك على انه عيب في الحق والعيب
 وقد تقدم الكلام على هذا القليلة اول اوله وكيف كان في طلاق استنادا الى
 مع الاستناد من قولهم في حديثه في ذلك من طاهر زمانه منهم استنادا الى احد
 من الامم والعدالة والاعتبار بمرجع لا اطلاق استواطهما الى الايمان والعدالة
 المتقنة لعدم قبول رواية غير المؤمنين على ما لا يقولون به وانما قد تقدم لنا
 سلامة السند في ذلك وانما في الضعيف والارباب انما عدل ولا يصح فيه
 قول المحققين في دعوى ان الخلاف قد يلحق والفاقد قد لا يصح وان ذلك لا ينعكس

مستحق
 بغيره

في طائفة من المذهب لاننا نضعف الادلة في حق المذهب كما جعل المذهب
 ولا امرنا بهذا غير ما ذكره وجردها من ادراك كاذب غير كاف في حق العمل بقوله
 مع التمسك منه والتمسك في المذهب عن طاهر زمانه في لا يعمل بخلاف واحد من اصحابنا كالسيد
 المؤيد وكثير من المتقنين مستفادهم ما به في غير الفقه على وجه التقليد فضلا عن
 الجمهور الى ان يبلغ حد التواتر والاعتقاد المتقن في اخبارنا والمجروحين في حق
 مذهبنا في حقنا وان كان لا بد من تجاوز ذلك العمل على غير الخالف في حقنا
 ليس من طاهر زمانه في قولنا في الفقه اسبق طاهر زمانه اطلاقا في الخالف اطلاقا
 وقد تقدمت الاشارة اليها اما المضمون على ضعفه فلا عند في قولنا كما يتفق
 ذلك الشيخ رحمه الله في حواشي كثيرة والله تعالى اعلم بما في احكامنا في حقنا في حقنا
 المتقنين في الراوي بتخصيص عدلنا في طائفة او بالاستقامة باننا نضعف عدلنا من اهل
 النقل وغيرهم من اهل العلم كما ايضا في الفقه من هذا الشيخ محمد بن محمود
 الكليني وما بعده الى زماننا هذا لا يحتاج احد من هؤلاء المشايخ المشهورين
 المتخصصين على تركه ولا يثبت على عدلنا في حقنا في كل عصر من عصرهم وبطلانهم
 ورواههم زيادة على العدالة وانما يوقف على التوكيد غير هؤلاء من الرواة الذين
 لم يشكروا في ذلك ككثير من سيق على هؤلاء وهم طرق الاحاديث المدونة في الكتب
 في الباطن في الاكتفاء بتركها الواحد العدل في رواية قول مشهور لنا ونحالفنا
 كما يكفي به في الروايات في اصل الرواية وهذه التوكيد في الرواية كما لا يغير الصدق

في الاصل فكذا في الصنيع وذهب بعضهم الى اعتبار اثنين كما في المرح والتعديل
 انها ذات فمهما طرقت معرفة عدالة الراوي السابق على زماننا وانما يشترط
 بذلك وبالمعاشرة الباطنة المطلعة على حاله وانصافه بالملك المذكورة ويعرف
 ضبطه بان لا يغير رواية رواية النفاذ المعروفة في الضبط والافتقار فان ذلك
 في رواية غالبها ولو من حيث الخبر بحيث لا يتجلى فيها او يكون الخافضة نادرة
 من حيث كونه صابغاً شاملاً وان وجدناه بعد اعتبار روايته ورواياتهم كغيرها
 لهم عرفاً خالفاً لا اختلاف في ضبطه او اختلاف في حاله في الضبط ولم يمتنع بوجهه
 هذا الشرط اذ يغفل البعض عن رواية الاحاديث من حفظه او يخرجها بغير الطرق
 المذكورة في المصنفات واما رواية الاصول المشهورة فلا يعتد بها الا
 وهو في النسخ التي لا تعدل بين رواياتهم سبب على المذهب المشهور لان
 اسباب كثرة يصعب ذكرها فان ذلك يوجب المعدل ان يقول لم يفعل
 كذا لم يرتكب كذا من ذلك وكذا في ذلك شأنه واما المرح فلا يقبل الا مفسراً
 السبب الموجب للاختلاف المتفق عليه في رواية بعضهم يجعل الكبيرين المقادير
 ما في ذلك على ما في القرآن باننا نرى بعضهم يعم التوعدا بخون يهود التوعد
 فيه بالكتاب والسنة بعضهم يجعلون جميع الذنوب كبيراً وصرحوا بالذنب
 كونه عتوفاً اما في لا يفرقه من الاختلاف فيما اطلق بعضهم القديح بيننا
 على ادم عتفه جوحاً وليس يوجب في نفس الامر او في اعتقاد الاخر فلا بد من بيان

سبب لخطوة المرح ووجه ام لا وقد افقوا كثير من العلامات بعض فلا استفسر
 ذكر ما لا يصلح حارها قيل بعضهم لم يرتكب حديث فلا في فقال رابته وكفى
 بوزون وسئل آخر من اجل ان قوله فقال ما اضع بعد ثبته ذكر يومه عند
 فامسح خط حاد ويشكل بان ذلك آت في باب التعديل لان المرح كما يختلف
 اسبابه كذلك التعديل يتبعه في ذلك لان العدالة شوقه على اجتناب
 الكتاب مثلاً فيما لم يعدل المعدل بعض الذنوب كباير ولم يقدح عند
 في العدالة فترك يرتكب بالعدالة وهو فاسق عند الاخر بناء على كونه يرتكب
 كبقية عنده ومن ثم ذهب بعضهم الى اعتبار التفصيل فيما وقعوا في الصنيع
 التفصيل وعرفوا كافي الاطلاق فيما اما التفصيل باختلاف المرح والتعديل في
 ذلك فليس بذلك الوجه فلم يولم اتفاق مذهب المجاز والمعتبر بكسر الدوا هو
 طلبة المرح والتعديل ليعمل بالحديث ويركز في الاسباب الموجبة للمرح بان
 يكون احدهما مقلاً لغيره فيحصل المرح والتعديل واحداً او احدهما مقلاً للآخر
 او كلاهما مقلاً لغيره واحداً فيحصل الاكفاد بالاطلاق في المرح كالحدا
 وهذا التفصيل هو الاقوى فيهما واعلم ان يرد على المذهب المشهور من اعتبار
 التفتير في المرح اشكال مشهور من حيث ان اتحاد الناس اليوم في المرح في
 التعديل على الكتب المصنفة فيها وقلما يقرضونها لبيان السبب بل يفترون
 على قولهم فلا في ضعيف ونحوه فاستطابنا بالسبب فيفضل الى تعطل ذلك

وسد باب المخرج في الاصل واجب بانما اطلقه المخرجون في كتبهم من غير
 سبب وان لم يفتحه المخرج على مذهب من يعتبر المفسر لكن يوجب اربعة القوت
 في المخرج كذلك القضية الى ترك المذهب الذي يروي فيوقف من قول
 الى ان يثبت العدالة او يثبتين وقال سويح المخرج وكيفية انما كانت في تلك
 بئسما غير ما لا يحسن اوجب الشك بعد الله فطبعنا روايته ولم نوقفنا بعد
 الرواية بئس المخرج في الرواية بقول واحد كقوله الى كما ثبت تعديل في
 الرواية بالواحد ايضا وقد تقدم على المذهب الاصح في ذلك لان المقدم
 بشرط في قول المخرج كسلف فلم يشترط في وصفه من يروي وتعديل لانه في
 النوع لا يربط على اصله بل يقتضي كما في تعديل الشهود انما فانه يكتفي به بان
 دو فاصل الزمان وما ما خرج من ذلك ما وجب زيادة النوع عند المخرج والشك
 على اصله كالاكتفاء في الدعوى بالشاهد والمبين وفي التعديل ومذهبهم
 في الامتناع بشا صعدا حديثه في حلال رمضان وشهادة الواحد في رفع القرية
 وبيع سواها المستعمل في تعديل ما وجب ونقص ما هو جامع في واحد من
 فالجمع مقدم على التعديل وان قصد التعديل في احد المخرج على القول
 الاصح لان التعديل يجرى على ما ظهر من حاله والمخرج يستعمل في زيادة الاطلاق لا
 يخبر من باطن حتى على التعديل فانه لا يعتبر فيه سائر منه في جميع الاحوال فلعل
 اركب الموجب للمخرج في بعض الاحوال التي تارة فيها هذا اذا امكن الجمع بين

الوجه

المخرج والتعديل كما ذكر ولا يمكن الجمع كما اذا شهد المخرج بقتل فسان في وقت
 فقال التعديل بانه بعد حيا او بقصد فيه فقال التعديل انه كان ذلك الوقت
 فاما او ساكنا ومخوفا له لعلنا وان لم يمكن التقديم ولم يتم التعديل التوقيف
 به المخرج ثم يطلب التوقيف من المخرج بان يكون احدهما اضبط او
 اوقع او التوقيف او ينفذ ذلك فيعمل بالراجح ويترك المخرج فان لم يتفق التوقيف
 وجب التوقيف للتعارض مع استعمال المخرج من غير مرجح الحال اذا لا الثقة
 حديثي ثقة ولم يبينه لم كيف ذلك للاطلاق والتوقيف في العمل بواحدة وان
 اكتفينا بتركه الواحد لا يبعد تعديل الاكتفاء بتركه من تعيينه وتعيينه
 ليخبر في امر اهل اطلاق القول على التعديل وتعارض كلامهم فيه اولم يذكر
 يجوز تركه ثقة منه وفيه قد اطلع على جرحه بما هو جرح منه اي من هذا
 الشاهد بقتله وانما وثقه بما علمه من حاله ولو علم ما وثقه واحدا بعد
 المخرج مع ظهور تركه بتركه في هذا المقام اذا لا بد من البحث عن حال الروا
 على وجه يظهر له احد الامور الثلاثة من المخرج او التعديل او تعارضهما حيث
 يمكن بل اضرا به فترتيبه يربط في القول بضم يكونه للقول منه تركه
 المروغ عنه حيث يقصدها بقوله حديثي الثقة اذا قصد به مجرد الاجازة
 خبر تعديل فانه قد يجوز في مثل هذه الالفاظ ان يفرع مجلس الشهاده على
 بئس الاطلاق على التوكيد ام لا بد من استعماله وجها اجوده ان يترك على

هنا ان يعرف بين الحديث الذي هو يصدر رواية وفيه ان سمعنا اصل
والا اعتبر مع ذلك خطه ونسب بعضهم به من البصير والعاية والمهاوي
ذلك بحيث يفراد في غير الاول اصح واخبر بحمله بالسمع عا لكان نحو
الاجازة فلا يصح فيه ذلك لا سابق والمراء على من السماع القراءات في
ومنها الام لا سلام فلو فعل كما اراداه سلفا قبل وقد اتفق ذلك للفصاحة كقوله
جبريل سطم ان سمع النبي صلى الله عليه وآله يقول في المغرب الطور و كان قد
ما في فضاء اسارى يدور تحت كرام ذواه بعد اسلامه وكذلك روي
لصلى الله عليه وآله واقفا يقول في الجحيم ودعا به ابي سفيان وحديثه مع
ونحوها ولا يبلوغ فيصح محمول من قوله لا اصح وقد اتفق الناس على دعائه
من الصحابة في النبي صلى الله عليه وآله وادخل البلوغ كالحسين عليه السلام بعد ذلك
من الحسن عليه السلام من النبي صلى الله عليه وآله في الحديث في سنن الحديث
عليه السلام في السبع وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير والنعمان بن بشير
بن زيد والسود بن حمزة وغيرهم وقبلوا روايتهم من غير فرق بين ما تعلق
قبل البلوغ وبعد ولم ينزل الناس بمجموع الصحابة في يحضرون بها الى الحديث
ويستدلون بواقيهم لذلك بعد البلوغ وخالف في ذلك شدد وفسر طواف
البلوغ نعم تعدد بوقام سهم السوء للاسماع بعشر سنين او خمس سنين
او اربع ونحوه خطأ لا خلاف في ان من مراتب الفهم واليقين فمن فهم الخطا

المراد بالمراد في قوله
دعاه به ابي سفيان

وفي رواية سمعته في سماعه وان كان دون خمس ومن لم يكن كذلك لم يسمع وان كان
وقد ذكر الشيخ الفاضل في الدين الحسن وادان صاحب ريفه السيد عياش
الدين في طرا من اسقطا في استغنى عن العلم وعمر اربع سنين وعمرهم من
المجوهري قال لم يثبت حبيبا ان اربع سنين تعدل الى المامون قدرا القوان ونظر
في اراي غيره انه اذا جامع بين قوله ابو عبد الله محمد لا تصحفا خففت القولان
وفي خمس سنين وحملت الى ان المقوى لا يسمع منه وطرا اربع سنين فقال بعض النحاة
لا تصحوا المما في قوله في غير فقال ابن القوي اقرا سورة الكافر في قرايتها
فقال اقرا سورة التوبة فقرأتها فقال له في سورة اقرا سورة والمرسلات فقرأها
ولم اخطبها فقال ابن القوي سمعوا والحمد لله ولا يشرط في الرواية ان
يكون اكثر من الاوى سنا ولا رتبة وقد روي على ابو حمزة روى الكبيور الصغير
بعد ان قام بصفاة الراوى وقد اتفقوا للكثير من الصحابة رضوا الله عنهم
فروى فيهم من التابعين والفقهاء والعلماء من هذا النوع لا يخطرون على الغالب كون
الرواية كبريا جدا لا مودة او افاضيل بذلك من لهما وقد لا يخطرون على الله
عليه وآله ان ينزل الناس سنا زعم **الفصل في ملحق العمل الحديث وهي**
اولها السماع من لفظ الشيخ سواء كان اسلا من خلفه ام كان حديثه من كتاب
وهو اى السماع من الشيخ اذ في الطور الواقعة في العمل مستندهم وروايتهم لا
الشيخ اعرف بوجوه خطه الحديث وادبه ولا يخطئ من لا الله على الله عليه

ويضيق السمع والاختصاص كالاعتدال ولا يشهد الله عبد
 آخر الناس ولا واسمهم ما جاز به والتفريق ما جاز به يفتقر إلى الله عبد وآثر
 ولأن السامع أو يسمع ما سارح قلبه أو يفتقر القلب وتوزع الفكر إلى القادر
 أسرع وفي صحيح عبد الله بن مسعود قال كنت لأبصر شيئا من عيني القوم
 فيسمعون في حديثكم فأنجز ولا أقوى قال فقرأ عليهم من أوكد حديثا ومن سطر
 حديثا ومن أن حديثا صدور لم يسل إلى قراءة هذه الأحاديث مع العجز بل
 على أو يوبى على قراءة الروي واللام بها فيقول الكواثر بالسمع من الشيخ في
 حاله كونه رواية لعنه ذلك المسموع سمعت فلان الخ وفي أي هذه العبارة أملا
 أي على العبارة الثانية فائدة المسموع كدلالة فصلا السماع الذي هو على القول
 ثم بعد ما في الزبنة أن يقول حديثي وحديثنا دلالة على قراءة الشيخ
 على كنهها بجملة لأن الأمان لما سبق من أن بعضهم أجاز هذه العبارة والأجاء
 والمكانة بخلاف سمعت فإنه لا يجاز أحد يقول سمعتني أحاديث الأحاء
 والمكانة ولا في الحديث لم يسمعهم وروى عن الحديث أن كان يقول حديثا
 فلا زبنا قلنا حديثا على المدينة وكان الراوي حيا إلا أنه لم يسمع منه
 شيئا مدلسا بذلك وكوز سمعت في هذه القول على أنها من حديثها كقولنا
 ذكرناه وقبل هذا الموضع منها لأنه ليس في سمعت دلالة على أن الشيخ روى الحديث
 وحالها به وفي حديثنا وأخونا ولا لفظ أنه خاص به ورواه وفيه ازهد و

كانت زبنة إلا أن الخطب فيها اسهل من حال الاجازة والتدليس ونحوهما فبكون
 تحصل ما ينبغي ذلك من الأولى من تخصيص اللفظ أو كونه من جهة القصور من رواية
 تفرق الحال في صحة الرواية بهذه الموصية من قصد وعدم ثم بعد حديثي وفيما
 في الموصية قوله في هذه الحالة أخونا الطاهر والاجازة في القول ولكن يستعمل
 في الاجازة والمكانة كثيرا فذلك كان ممن ثم أبا ناسا فالألفاظ اللفظ
 ثابتة الاجازة وهو قليل الاستعمال هنا قبل حضور الاجازة فكيف يعمل
 وأما قول الراوي قال لما ذكرنا فهدى من قبل حديثنا فيكون أصل من أبا ناسا
 بنا فاللفظ على القول أيضا صحيحا كونه من حديثنا بانه يسمع في المذاكرة
 في المجالس والمناخلة بين المختصين شيئا من حديثنا دلالة على أن المقام
 لم يكن مقام التحديث وإنما اقتضاه المقام وأداهما أي وفي العبارة الثانية
 في هذه الطريق قول الراوي بالسمع قال فهدى من قبل حديثنا دلالة على
 اللفظ اسم من كونه سمع منه أو بواسطة أو وساطة وهو مع ذلك محمول على
 السماع منه عر إذا تصفح لقائه للمروى منه لا سيما من عرف أنه لا يقول له
 الا فيما سمع وشوط بعضهم في حمل على السماع أن يضع سمع من عرف من عادة الراي
 يقول ذلك لا ينافي سمع من حديث من التدليس وهو أولى وإن كان علم أن
 السمع بالقول على الشيخ ونحوه من كونه قداما المحدثين من القول لأن القادر
 يروى على الشيخ سواء كانت القراءة من حفظ الراوي أو من كتاب وسواء

كان المقصود لما يحفظ الشيخ أو كان ذا رأى يقول الأصل الذي بعينه
 سببه أي بالشيخ من غير أن يحفظ أو يدققة غيره أما غير الله فلا يقدر كسا
 لاحتمال الخطأ والضعف في مقول الأدي وعدم رده غير الله واحتمال هو
 الحق نادراً فلا يصح كمال تصحيح الشبهة ولو قرأ الشيخ أيضاً وهو في الحقيقة
 رغبة صحيحة اتفاقاً من المحدثين وإن كان الضمير من لا يقدر ولكن اختلفوا في
 القراءة على الشيخ مثل السماع من اللفظ في المروية أو فوده أو دونه فالأشهر ما
 تقدم من أن السماع على قدم مرت ومجه وقيل عواى العوض كتحريمه أي
 تحريم الشيخ بلفظ عواى وهو المفعول من علماء المجاز والكلوة لتحقق القراء
 في الحالتين مع سماع الأئمة في سماع الشيخ مقام قراءة في إمامة القبط
 ورويه حديث من أن صاحباً من أصحاب علي عليه السلام قال قرأتك على العالم
 قرأ العالم عليك سواء وقيل العرض على من السماع من لفظ الشيخ وما تفت
 لقوله على ولم ينع الحسن من الأدب مع الشيخ وعدم تكليف القراءة
 هي بصوتها أن يكون طبعاً لا اختياراً والبيان في هذه الطوق أن يقولوا لا
 إذا أراد رواية ذلك قرأت على فلان أو قرأ عليه وأنا اسمع فقرأ الشيخ به أو لم
 يكتب بالقراءة عليه ولا يعدم انكاره ولا بأساً به بل لفظاً بما يقصده الأقران
 مروي وهذا على عباد هذه الطوق لئلا يهملوا الواقع صريحاً وعدم احتسابها
 جنواً فلو لم يسم بعدها في المروية أن يقول حدثنا وأخبرنا مفسدين يقولوا قرأ عليه

ويخرج من الألفاظ العامة على أو مطلقين في قراءة عليه على قول بعض المحدثين
 لأن أقواله به قيام مقام التحديث والاحتياط من أن يقرأ مقتضى من بالقراءة عليه
 وقيل لا يوجب هذا الإطلاق لأن الشيخ لم يحدث ولم يخبروا أن قرأوا إنما جمع
 ولا يلزم من جوازها مقتضى جوازها مطلقين لأن الألفاظ المستعملة في الحديث
 تفيد بغيرها من القرآن العامة عليها فلا تطلق كذلك مفسدة معناها وفي قولنا
 نجيحاً لطائفتين الثاني وهو أن يقرأ أو الأول وهو حديثنا فوق أسعاده وانطلق
 والمساخمة وهو الأخير ما فيه يجوز بها في غير النسخة كقولنا ولأن الفرق قد شاع في
 أصل الحديث وإن لم يكن بينهما فرق من جهة اللغة ويزفر بينهما لغة فقد تكلف
 عناء والقول بالفرق هو الظاهر في الألفاظ لا في المعنى في الاستعمال وإذا أمالوا
 ذاك المروي عند غيرنا فلا يكرهنا وهو ساكت لم ينع إليه فاهم لذلك لم يكره
 صحيح الأخبار والتحديث عنه وإن لم ينكر بما يقتضيه الأقران على قول الأكثر لئلا
 القرآن المتعارفين على أنه مقتضى ولا يقرأ ما يمنع من السكونية على أن ما ينبغي
 إليه يقتضيه وهو ما يقتضيه نطقه يستحق التحديث والاحتياط ولا أن السكونية
 أهم من الإقرار وهذا يقال لا ينبغي له الساكت مذهب فعل الأول يجوز
 للأول أن يقول كالأول حديثنا وأخبرنا ثم يقرأ السكونية مع قيام القرآن
 على أقواله من قوله أحبار وقيل إنما يقول قرأ عليه وهو ليس ونحوه ولا يجوز
 أن يقول حدثني لأن كذب وحي فلان يعمل به وجوبه كذلك وما مفسدة

من الشيخ وحده أو شك هل معه ومنه أو مع غيره قال عند عبارة ابنه حكا
 وأخبرني بصيغة المنكح ومنه يكون مطابعا للواقع مع تحقق الوحدة ولأنه
 المتحقق مع الشك لاحالة عدم سماع غيره ومنه سماع غيره يقول حكا
 وأخبرنا بصيغة الجمع للطائفة أيضا وقيل أنه يقول مع الشك عندنا لا عند
 لأنها الكل مرتبة من حدثنا حيث أنه يحمل عدم قصده بل الشك ليس بحدث
 أهل بله كلامه فليقتصر إذا شك على التأخير وصفا لأن عدم الزاوية هو لا
 وهذا التفصيل على حقيقة أصل الأفراد والجمع هو الأول ولو عكس الأمر
 فيها فقال في حالة الواحد والشك حدثنا بقصد التعظيم في حاله لا
 حدثني نظر إلى قوله في العموم وعدم أو حال غيره في لفظه جاز لصحة
 وعنه ومع أي منع العلم في الكل من الواقعة في العشرات بل في
 أو حدثنا من أبدال حدثنا بالآخرى لا محال أن يكون من ذلك لاجتماع
 التسوية بينهما وقد عرنا بطائفي مذهبه وكذا اليسر أبدال معناه جاز
 ولا عكس ولا تقدير بأن يكون المتكسر من يرى التسوية بينهما فيجب
 المحل في المحذور في نقل الحديث بالحق في جزأه جاز لا بهال والأفلا
 وأما المسموع منها من ههنا يذكر في مصنف فيقول يجوز تغييره بالآخر
 العبارة بالغير ومنه فإن كانا جاز التغيير والأفلا سواء قلنا بتساوي
 في المعنى إلا أن لا يخرج يكون نعتا والعبارة مؤدية لغيره الآخرى فإن كان

الطائفة أو أدنى ولا يخرج الرواية والمحال أن السماع أو المسموع ممنوع من
 من السماع بغيره ويخرج من الموانع كما يحدث والعبارة المفردة في الأحكام
 والقبض بحيث يحمي بعض الحكم والبعض القاري ويحذف ذلك والضايق
 بحيث لا ينفهم المقول لعدم تحقق سعي الأجناد والتحديث مع فلو
 قال جاز لا حدثنا وأخبرنا وقيل يجوز ويعني غير المسموع من الشيخ ومنه
 وجه لا يمنع أصل السماع وإن منع وقوله على الوجه الأكمل ويختلف ذلك جاز
 أحوال الناس من حسن الفهم وعدم وإن دفعه في الشك على أن منهم من لا ينفهم
 الفهم ويخرج مطلقا ومنهم من ينفهم أدنى ما يفي وقد روي عن الحفاظ أن
 إذا وخطي أنه خص في جماعة مجلس الصغار ويجلس بغيره وكان معه
 في فقال له بعض الحاضرين لا يخرج سماعك وأنت شيخ فقال خصم لا ملاخلة
 فقلت ثم قال في حفظكم أملاء الشيخ من حديث الألف فقال لا نقلا لا دار قطعي
 أسلا عما ينفه من حديثه فحدثنا بالأحاديث فوجدت قال ثم قال أبو الحسن أحمد
 الأول من أقره فلان ومنه كذا والحديث الثاني في فلان من فلان ومنه كذا ولم
 يزل يذكروا أسانيد الأحاديث وتسويها على نهجها في الأسانيد حتى لا يخالها
 فتصير الناس من الشيخ والشيخ السامع رواية أي رواية المسموع أجمع أو
 الكتاب بعد العبارة منه وإن يروي عن كل اسم السماع وأما كان الجمع أو
 غلط القاري وفعله الشيخ أو غلط السامع من بعضه فيجوز ذلك بالأخبار لا

فانه اذا كتب لاحد خط من كتب سمعته رويته رواه جميعا
 من الذين اذا اعظم مجلس الحديث وكوفيته الملقون في اسماء الجميع
 قباله من شمل رواقه سماع السقي عن السقي عند بعض المحدثين لقيام
 القربان الكثير بصدقه فيما بلغه في مجلس السقي عند رجايا ان السلف علم
 كان كثير من الاكابر يعظم الجميع في مجالسهم عدا حتى يبلغ الوقت مولده
 يبلغ عنهم المستقلون فيكون منهم بواسطه يتابعهم واهل بيوتهم واهل
 ذلك من السلف والكل ما يلقا في ذلك من اهل بيوتهم واهل بيوتهم واهل بيوتهم
 اشبهل بن عيسى ثم قدس الله روحه لما جلس للاسلام وحضر خلق كثير في
 المسكن الواحد لا يقوم بالاملاء حتى انضاف اليه من كل يبلغ ما
 وروي ابو سعد السمعاني في اصول الاسماء ان المعتصم رحمه الله تعالى جلس
 عامه بزمه بزمه في رقبته الفل الذي في جامع الوصاف قال وكان من مجلس
 على سطح السعطان وينتشر الناس في الوجبه وما يلها في عظم الجمع جدا
 مع يوم ما يستعداهم بجلة الاسماء واربعة عشر مرة والناس لا يسمعون
 فلما بلغ المعتصم كثر الجمع امر من يجرهم فخره والمجلس عشر من الف واما السلف
 ثم حدثنا في العلم وباردولت عا كرم الادب وكلمته بوقائق باعني
 انطوى مكانه لم يبلغ وقيل لا يجوز من اخذ السمع ان يروج غير المستقيم
 المستقيم وهو الاصل ولا يخلو في الواقع ولا يسلط في هذه الرواية بالسمع

الرواه الذي بان روى الرواه المروي عنه بل يجوز ولو روى عنه حجاب
 اذا عرف الصوت ان حدث بلفظه او عرف حضوره ان عرف عليه او
 فخرانه هو فلان المروي عنه ومن صح روايته لا عيب كان ام يكون
 وقد كان السلف يسمعون من اذواج البيه صلى الله عليه وآله وعقوبه من
 النساء من روى حجاب ورويه عن اهل بيوتهم والصوت واسدوا
 عليه ايضا بقوله صلى الله عليه وآله لا يلقون في دن بليل فكلوا واشربوا
 لسمعوا اذا ن ابن ام كنوم وقيل لا يلقون في الرويه لا مكان الما لبيته الصوت
 وقد كان بعض السلف يقول اذا حدثنا الحديث ثم روجه فلا ترويه فقله
 قد روى في روجه يقول حدثنا ما خونا والمحال العلم والصوت يدفع
 ذلك راحا لصوت الشيطان شرفه من المشافه ورواه الحجاب وكذا لا
 يشترط على اى من المحدث بالسامع في السامع من لم يعد يوم من الوجوه
 من العلم جا والسامع ابن بويرف تحقق في السامع المعبر ولوه ان الحد
 اخبركم ولا اخبروا ولا او خص قوما بالسامع فسمع عيهم اوى لا بعد السامع
 لا يروى من الخالاه غيره اذ خطا الرواه ووجب الرجوع عن الروايه روجه
 السامع عنقى الجميع لتحقيق اجبا والجميع وان لم يقصد بعضهم حتى لو حلف
 لا يخبر فلا ياكله اذا جرحه فهو فيها سئناه حث بخلاف ما لو حلف
 لا يحكمه واستثناءه ولكن لا يفسر الروايه لا يزلها بعد تحقيقها لا

فقدته وهو شئ لا يرجع فيه وفيه ما لو قال رجعت في اجارى باليد
 اذ ذلك في رقبته ومنه ذلك لم لو كان رجوعه لذكر خطا في الرواية فيق
 الرجوع وقيل قوله في الايجاز وفي الاصل مصدر اجاز واصطفا
 لاجاز في كماله وقوله انشاح ما قبلها فاعلمت انما هيست الا لفت
 الوان التي بعد ما خذفت لانقاء الساكنين تضارعا في قوله وفي المحذور
 من الالفين الزائدة والاصليه قولان يجوز ان الاول قول يسويه والثاني قول
 الاخفش وهي ما خذفت من اجزاء الماء الذي يبقاها المال من المائيه في قوله
 قولهم اسخرته فاجاز اذا سقاها ماء ما شربك او ارشنتها لطاير الجحش
 يستجير العالم على اي يطلب عطاءه على وجه يحصل الاصلاح لنفسه كما
 لا في المائيه الاصلاح بالماء فيجوز ان يكون اما يطلو على العلم ام الماء
 على النفس اسم الارض وعيد بعض المفسرين لقوله تعالى وفي الارض ما من ماء
 انزلنا عليها الماء اهتزت وربت وحي اي جنى اذا كانا اخذها من الاجاز
 القوي الاسقاء فعدى الى المفعول بغير وجه ولا ذكر رواية فيقول الجوز
 مسوحا في شل لا يقول الجوز ساقي وقيل في اي الاجازة اذ في تسويج وهو
 وجه هذا فيقول الجوز اذ لم يترك كما يقولون انشأه وسوتته وقد
 المضاف الذي هو متعلق الاذن فيقول الجوز لم مسوحا في شل من منزه كذا في قوله
 على وجه المجاز بالمحدث وانا قد ذكر ذلك فاعلم ان المحبوبين الصلاه المحبوب

والاصوليين انه يجوز العمل بها بل ادعى جاعدا للاجماع عليه نظر المستند الاجاز
 وقيل وهو يعني لا الشافعي في احد قوله وجا من اصحابه منهم القاضي
 حسين والمنا وروي لا يجوز الرواية بها استناد الى قول المحدث اجوز لك
 ان تروي في غير اجوز لك ما لا يجوز في الشيء لانه لا يسجد رعا به سالم لسمع
 فكان في قوله اجوز لك ان الكذب واجب بان الاجازة علة في قوة الاجازة بموجبها
 جملتها في كونها واجبة خصوصا والاجازة في موضعها في الصريح نطفا على الفواة
 على الصريح والعرض حصول الاتهام وهو يتحقق بالاجازة وان الاجازة في النفا
 بالاجازة شروطا لا يتحقق الجوز من الجوز يجب بوجوبه اصل صحيح مع بقية
 ما يقرب فيها لا الرواية عند مطلقا سواء في مقام لا فلا يتحقق الكذب ثم
 الجوزون في ترجيح السماع عليها او العكس على اقول ان النفا الفوق في بعض
 السلف قبل جمع الكتب المغيرة التي يقول عليها ورجع اليها وبينه عموما
 في الاول السماع ورجع لان السلف كانوا يجمعون الحديث من صحف الناس
 وصدور الرجال فدمت الحاجة في التدقيق الى السماع خوفا الى التلبس بجملة
 ما بعد تدوينها لان هذه الرواية حانها في اتصال سلسلة الاسناد ونبأ
 صل الله عليه وآله وبركاته وبها والافا فيجوز تقديم ما في الكتب ويعرف القوي
 منها والضعيف من كتب الجرح والتعديل وهذا قوي بين ثم الاجازة تنسوخ
 انها اهل الامة لانه اما ان متعلقا بما معين لشخص معين او عكسه او بمعنى

من كذا لغيره

لا ينافيهم عند ولادتهم مع تأييد ولادتهم منهم السيد جلال الدين ابن طاهر
 لولده غياث الدين شيخنا الشهيد استجاز من كثر مشايخه بالعراق
 لاولاده الذين ولدوا بالشام فزعموا من ولادتهم وعندي ان خطوطهم
 بالاجازة وذكر الشيخ جلال الدين احدهم صالح السبيعي قدس سره ان السيد
 فخار الموسوي اجازة بواله مسافر للاجازة قال ما وقفني والدي يوم ولد
 السيد فحفظت منه انه قال يا ولدي اجرت لك ما يجوز في رواية
 ثم قال وسعتم بما بعد ملان ما خصصتكم به وطاعوا في السلف
 الخلف وطاعتم والى الفضل هذه لعل هذا النوع من انواع حل الحديث
 النبوي ليوثر به بعد حصول اهليته مما عرفت في السبيل الى مقام
 الاسماء التي اخصصه هذه الامم وتقريره من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الاسماء ووجهها اي الاجازة للعلم قبل وضعه وجان بل قولنا
 نظرا الى وجهه وعنه نظر الماعوم تمنع وقد تقدم انه من مانع فيجوز
 وتخرج لك كما في بعض سماع الاصل ونظير القابض اذا اسلم وقد وقع ذلك في
 قريب من مضمونا وحصل بها النفع والفاصل المستدعي بطريق اول رجاء وما
 في السليم اقرب ودواة المستدعي على بعض الوجوه وقد تقدم ولا يجوز
 الاجازة بما لم يعلم المجيز من الحديث ليوثر به اذا قل المجيز بعد ذلك لما عرفت
 من انها في حكم الاجازة والمجازة لانه لا يعمل ان يجيز بما لم يجز به ولا ان

باذنهم الامام كالموثر في بيع الصدا الذي يريد ان يبيعه وذهب بعضهم الى
 جواز ما يجاز الاذن كذلك حتى الوكالة ومع فحين من يريد الاجازة
 بجميع سمواته مثلا في الرواية ما قلنا فيها ليوثر به لكن لو لا ان جاز
 ما صح ويصح عندك من سمواتي مثلا صح ان يروي بذلك عنه ما صح منه بعد
 الاجازة ان سمع قبل الاجازة واجاز بعضهم اجازة ما يتقدم روايته ما لم
 يعلم ليوثر به المجازة اذا قل المجيز بعد ذلك وقد قلنا جازة من الاضطرار
 للمجازة اجازة المجازة لغيره فيقول اجوز لك المجازة في او روايته ما اجوز
 روايته لان روايته اذا حصلت لنفسه جازة ان يرويها لغيره وقيل لا يجوز الاجازة
 وانما يجوز للمجازة العلم بها نفسه خاصة وهو مذكور وينبغي لمن يروي الاجازة
 ان يمسكها الى ان يسمع شيخه في اجازة شيخه ليوثر به المجازة لما عرفت
 ما دخل فيها ولا يتجاوزها فانما يجزى شيخه بما صح سماعه عنه من سموات
 شيخه لم يوهب هذا المجازة لما في من شيخه وهو الاوسط الا ما تحقق عند ذلك
 الاخير انه صح عند شيخه وهو الاوسط ان سماع شيخه الاول ولا يكفي في صحة
 ذلك عنه الا ان من يروى ان يكون قد صح سماعه عند شيخه عملا بمقتضى لفظ
 وتفسيره فينبغي التنبه لذلك واسباها وما فاستحسن الاجازة مع علم
 بما اجاز وتكون المجازة علما ايضا لانها توسيع وتخصيصا لصل العلم
 لمسيح ما جزم بها وقيل يشترط العلم بما والا فهو عدم واذا كتب

المجوز لها اي الاجازة وتقصدها صحة الاجازة يعني لفظها لا صحة الروايات
 بالقراءة على الشيخ مع انه لم يلفظ بما يرى عليه وراى باللفظ مع الكتابة او
 منها بدو واللفظ يتحقق الاجازة والرواية جعلته اللفظ او الادب والمحقق
 الكتابة ينظر الى تحقق الادب والاجازة بالكتابة مع القصد كما يتحقق الروايات
 بالكتابة مع قصد ما عند بعضهم حيث ان العزم على الاجازة وفي تحقيق
 بغير اللفظ كقيد الطعام الى الصنف ورفع التوب الى العريان بل يرد
 بخلافه والاجازة وسوغها في هذا اللفظ ^{بها} المساواة وهي قوله اذا
 المساواة للفقهاء والاجازة وهي علاها انواعها اي انواع الاجازة على
 الاطلاق حيث انك بعضهم اذادها منها لوجوها اليها وانما يفرق في ان
 المساواة تقتصر على المشافهة الجهر للبيان والخصوص دون الاجازة وقبل انها
 الخاص من الاجازة لانها اجازة مخصوصة في كتاب بعينه بخلاف الاجازة في كتابها
 مراتبها ان يعطى ثلثها او عاونه للشيخ اصله اي اصل سماع الشيخ ومحقق
 يقول هذا سماعي من فلان ^{وهو} وهو في نفسه فادع على او جئت لك روايتي
 عنى ثم يملك اياه او يقول عنى ^{وهو} وهو في نفسه فادع على او جئت لك روايتي
 هذا عنى المساواة اذ الضمارة عنى ويقال لها عنى القراءة وهي اي المناولة
 المقترنة بالاجازة دون السماع في المرتبة على الامح لانها في القراءات على ضبط
 الرواية وتفصيلها بما لا ينفق بالمساواة وقيل ان المساواة مع الاجازة ^{سلك}

اي سئل السماع من حيث تحقق اصل ضبط من الشيخ ولم يحصل منه سماع من الروايات
 اضبا وفصل الاجازة يكون للمساواة بغيره ثم وهو في المنزلة ان ينادى سقا
 ويجوز له وبمسكة الشيخ عند ولا يمكنه منه فيرويه عندا وعنه وظفوه او راى
 قول له في رواية مع غيره فافقه لما سئل في الاجازة على ما هو مقبر في الاجازة
 المجردة من المناولة وهذه المرتبة متفاد عما سبق لعدم احتواء الطالب على ما
 يحد ويغتر عنه فلهذا الاجازة ونظيرها من على الاجازة الواقعة في غير ذلك
 من غير مساواة الا ان المشهور ان لها منزلة على الاجازة المجردة في الجملة باعتبار تحقق
 اصل المساواة وقيل لا منزلة لها عليها اصلا وهو قريب ^{انما} انما اى ان
 الطالب الشيخ بكتاب فقال الطالب للشيخ هذا روايتك فادع عليه وروايته في
 في روايته ففعل من غير طريق الكتاب وتحقيق لكونه روايه جميعا ^{لا} لا فافقه
 ان لم يبق بمعرفة الطالب بحيث يكون نصه ضبطا والاصح الاعتماد عليه
 وكان اجازة حايث كان حايث في القراءات على الشيخ الاعتماد على الطالب عند
 يكون هو القاري في الاصل اذا كان موثوقا به معرفة وربما وكذا يجوز مطلقا
 ان لا لا الشيخ يحدث عنه بما قد كان حديثي مع باقى من القراءات ولم لزال بائع
 السابق مع احتمال بقاء المنع للشك من الاجازة وتعليقها على السوط و
 ما يضيء المساواة المجردة عن الاجازة بان ينادى بكتابا ويقول هذا سماعي او
 روايتي فتصرا مبدى عن غير ما يقول ادع على او جئت لك روايتي ^{في}

يقولون في هذا ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيحين أن الرواية بها وجوها
أولها أنه قد ثبت من الحديث أن حصول العلم يكون مرويًا مع شهادتها بالآلة
أو الرواية واستدل بها من الحديث ما روي عن عباس بن النضر عن أبيه
عليه السلام أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في حديثه في رواية
الخيرين ويؤمنهم من غير الرواية في رواية الكافي بإسناد
الحديث من الشيوخ الذين نقلوا عن الحسن بن علي بن فضال عن أبي بصير عن بعض
الكتاب والفقهاء أنه سمع من بعض الرواة عن أبي بصير عن بعض
الكتاب أنه سمع من بعض الرواة عن أبي بصير عن بعض
الكتاب أن هذا الكتاب مما يروى عن فلان وهذا يوجب ذلك ويوجب ما فيه
من الآثار وما لا يثبت من الآثار بالآلة وإذا روي بها أي بالمناولة
أو غيره من الآثار فلا بد أن يكون أولها أو آخرها مناولة غير مقصود على حد
واجب من الآثار السماعية أو القولية فيقول يجوز أن يطلق خصوصاً في المناولة
للمتقنين بالآلة في المعرف من أهل بيعة السماع وجوزوا أي أطلقوا وحدها
وآخرها بعضهم في الآثار المجرودة عنها أي غير المناولة والاشهاد اعتبار
خير القيد بالمناولة والآلة أو الآلة دون غيرها وكان قد خصص في
الآلة عبارة (فصل ما فيها من التعليل) كقولهم في الآثار آخرها
أو حديثنا مشاهير إذا كان قد شاع بالآلة لفظاً وكتاباً من يقول

آخرها فلا يكتفى به أو يكتفى به إذا كان قد أحاط به بظنهم وهذا وجه لا يخلو
عن التعليل لما فيه من الاستدراك والاستنباط بما هو عليه من كذا أو كذا الله
المحدث نفسه ولأجل السلامة من ذلك خص بعضهم بالآلة من شأها بالآلة
وما كتب إليه الحديث من طوكا به ولم يشأه بالآلة فيكتب له ذلك فيكون ذلك
بعضهم استعملوا الآثار الواقعة في رواية من قول الشيخ الشيخ بن عيسى
أحمد إذا سمع عن شيخ بالآلة من غير شيء فثبت عن فلان عن فلان في الحديث
الضعيف وإن كان من شيوخنا بين السماع والآلة وأما الذين يروون المبلغ عن
أطلا وما غيره فلا بد من الآثار في الآثار بالآلة التي هي ذلك لا المنة أو قوم
المشايخ من قولهم في آثارهم لم يسمروا أن الآثار قالوا فلان وأبو فلان
آخرها لأن الآثار إذا لم تدل على ذلك لم يصدق أن الآثار في الآثار بالآلة وهو
أن يكتب الشيخ مروي به لغالبها وهاهنا بخطه أو بالآلة فيقولون خطه بالآلة
أو مجهول ويكتب الشيخ بعده ما يدل على أنه بالآلة وهو أيضاً قولهم
أحدما أن تقع مقبولة بالآلة بالآلة بالآلة ويعرفون الموت للآلة
لأنه لو كتبت به الملك ومعه ذلك من صيغته بالآلة فيقولون في الآثار بالآلة
الضعيف في الضعيف والعقود كالمناولة المقبولة بها أي بالآلة والآلة
تقع مجرودة عنها وقد عرفت المحدثون في الأصول والعلوم في قولهم في الآثار بالآلة
قوم من حيث أن الكتابة لا تفضي الآثار لما تقدم من شأن الآثار والآلة و

كلها لفظي ولا يخلو ما نسبته فلا يجوز الالتماد عليها والاشهر بهم جواز
 الرواية بها تضمنها الامامة معني وان لم تضمن لها لفظا لان الكتابة للتحقق
 العين وارسالها اليه او تسليمها اليه فربما قوة واسان واضحة شعرا لاجل
 للكتوب وقد تضمنت ان الاجزاء لا يختص في اللفظ لا يكتفي به الفتوى السنية
 بالكتابة من المتضمن ان الامامة الضيقة لا يختص بالاجزاء اقوى ثم تعبر
 من قوله الخط الكتاب الحديث بحيث باسما للكتوب بالانزوي وشروط
 المبني على اللفظ ولم يكتف بالعلم بكونه علم عند من المشاهدة العلم في مثل
 عاد ولا يفتي بالاقول الصحيح فان كان هذا احوط لم على تقدير رجحان الكفاية
 فهي ان لا من السماع حتى يرجح ما روي بالسماع على ما روي بالسمع فصار طرقي
 وغيرهما من الوجوه والافق قد ترجح المكاتبه بوجه آخر وقد وقع في
 ذلك ساطرة بين الشافعي والشافعيين راهوب في جلود الدنيا اذ اريدت هل
 ام لا سبب ذكرها هنا لكونها في الشافعي واما طهورها فافقا
 اسحق ما الذليل فقال حديث ابن عباس عن نبوته هله انتفعتم بجلدها
 الشاة البسه فقال الحق حديث ابن حكيم كتبنا اليها النبي صلى الله عليه وآله
 قبل موته بشهر لا تشفعوا من الميتة اهاب ولا عصب شبه ان يكون
 ما سماعا حديث نبوته لانه قبل موته بشهر فقال الشافعي هذا كتاب ذلك
 سماع فقال اسحق ان النبي صلى الله عليه وآله كتب الى كسرى وبعثه وكان حجة

علم

عليهم فكت الشافعي وجب روى المكتوب اليه ما رواه بالكتابة يقول
 فيها كتب الى فلان لحدثنا فلان او اجروا كتابا لحدثنا ولا اخبرنا بغيره
 لخص من السماع وساق معناه وقبله بانه يجوز اطلاق لفظها اجسا في
 المعنى وقد اطلق الاجزاء لغة على ما هو اعلم من اللفظ كما قبل تحقير المعيار
 القطب كما تم في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ الطالiban هذا الكتاب وهذا
 الحديث روايته او سماعه من فلان مستفرا عليه من غير ان يقول اروي عن
 اذنت لك في روايته ونحوه وفي جواز الرواية به قولان احدهما يجوز
 توثيقه لولا ان القراء على الشيخ فانه اذا قرأه اقر عليه شيئا من حديثه فياخذ
 روايته عن فلان جاز له ان يروي عنه وان لم يسمع من لفظه ولم يقل اروي عنك
 اذنت لك في روايته عن فلان لا لهذا الاعلام من ان يسمع غيره يقول
 انه ان شهد عليه به وان لم يشهد به بل وان غناه وكذا لو سمع شاعرا يشهد بشيء
 فانه يصور شاعرا في وان لم يشهد به ولا يشعرا باجازه كما في الكتابة و
 ان كانا ضعفا والثاني السماع لانه لم يجره فكانت روايته عنه كاذبة وقد عاين
 ايضا على الشاهد اذ اذكي في مجلس الحكم شهادته بشيء فانه ليس له فيه
 ان يشهد على شهادته فاما ما اذكي في مجلس شهادته والاصل ممنوع وفي
 قول مالك ان يروي عنه الاعلام المذكور وانها كما لو سمع منه حديثا
 ثم قال لا يروي عن ولا اجبى له فانه لا يسمع ذلك والاقوى عدمه مطلقا

لعدم وجود ما يحصل الاذ نوسع الامداد بخلق الكتاب الى وقتها
 اي في الاعلام ما لو اوحى عند موت او من كتاب فيرويه وفيه
 القولان ولكو الصحيح هنا المنع لبعده هذا القسم جذا عن الاذن حتى
 قبل ان القول بالجواز اماره عالم او شاول بارادة الرواية على سبيل
 الوحدة التي تاتي وهو منقطع عن القابل لهذا النوع ورون الوحدة
 ووجوده بان في دفع الكتاب الى نوع من الاذن وشيها من القوم
 المتأول وروى جاز من بعض ارباب الحديث فان قلت لمحمد بن
 سبر بن ان فلا ما اوحى لي بكتبه انا حدث عنه قال نعم ما و كان ابو
 قلادة اذ فعلوا كشيء الى ارباب ان كان حيا والا فاجزوه لسانها
 الرواية بكون الوأ وفي مصدر وجد محمد بن مولى بن ابي اسحق بن عمار
 من العرب المولودين لعربيتهم وانما وكذا العلماء بلفظ الوحدة لما اخذ
 من العلم من جهة من في سماع ولا اجازة ولا مناداة حيث وجد العرب
 فرقا بين مصاد وجود التميز بين المعاني المتخلفة فانهم قالوا وجدنا
 وجدا بانكر الوأ واجدا بانا فقرة الكسوة ووجد مطلوبه وجودا في
 الغضب موجدة وجدة وفي الغضب وجدا شلت الوأ وجدة وقرية
 في قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وفي الحب وجدا فلما
 راعى المحل وروى مصاد وهذا الفعل بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

هذا الخط الوحدة للتميز وهو هذا النوع من اخذ الحديث ونقله ان محمد
 انسان كتابا او حديثا مروي انسان بخط معاصره او غير معاصره في جميع
 هذا الوجه ولا منه اجازة ولا نحوها فيقول وجدة وفرا في بخط فلا
 اذ في كتاب فلا في بخط حديثا فلا في يسوق باقي الاسماء والمثلث ويقول
 وجدة بخط فلا في غير فلا في الخط الذي استقر عليه العمل في ما وجدنا وهو
 منقطع مرسى ولكي يثبت شوب اتصال بقوله وجدة بخط فلا في وربما ليس
 بعضهم فذلك الذي وجد بخطه ولا في غير فلا في اذ قال فلا في وذلك ليس
 فيج ان اوعى سماعه منه ويجاز في بعضهم فاطلق في هذا حديثا واخبرنا وهو خط
 سكن هذا كله اذ لو ثبت بان خط المذكور كتابه فان لم يتحقق الواجب الخط
 قال بل في غير فلا في او وجدة في كتاب اجز في فلا في ان بخط فلا في ان كان
 انجوه احوال في كتابي فقلت ان بخط فلا في وفي كتاب ذكر كتابه ان خطه
 او قبل ان بخط فلا في ونحو ذلك وان نقل من نسخة مرفوعة في الصفحة
 فابها هو او في نسخة وم وثوبها المصنف في العلم ان فيه اسحق في نقله من تلك
 النسخة قال فلا في في ذلك المصنف والا فيق بال نسخة قال بل في في ذلك
 ان ذكر كتابا وكذا او وجدة في نسخة من الكتاب العلوي وما اشتهر للذين
 العبادت وقد سأل اكل الناس من هذا الزمان باطلا في اللفظ المأثر
 في ذلك من غير تحريره وثبت في طالع اعدام كتابا منسوب الى المصنف معني

ينقل عنه من غير ان ينسب اليه نسخة فبلا فلا نكذوا ولا نكذوا في
 يجيد بل الصواب ما فصلناه الا ان يكون الناقل من يعرف الساقط
 من الكتاب والمعتبر المصطلح فاما اذا ناسل وولوا بالبيان يوجب
 جواز اطلاق النقط المماثلة مما يحكي من ذلك والطاهر ان المذهب السني
 كثير من المستغنيين مما نقلوه من ذلك والله اعلم وفي غير ان العمل بالوجوب
 الموقوف بها جواز لان الحديث والاصوليين ففعل في الشافعي ومناه من
 نظا واحكام جواز العمل بها ووجهه بان لو توقف العمل بها الرواية لا
 باب العمل بالمنقول لعدم شرط الرواية فيها ووجه المانع واضحة حيث لم
 يحدث به لفظا ولا معنى ولا خلافا بينهم في مع الرواية لما ذكرناه من عدم الخلاف
 ولو اقرنا الوجادة بالاجازة كقولنا كان الوجوه فخطها واجازة او اجازة
 غيره من ولو بساطة فلا اشكال في جواز الرواية والعمل بها بحمد الله تعالى
 الفصل في كيفية رواية الحديث اعلم ان العلماء لهذا الشأن قد اختلفوا
 فيما يجوز به رواية الحديث في طرقهم فيه وفي طرقهم وقد تقدم في
 باب الوجادة والاعلام والوصية النقل عن طريق واختاروا رواية بمنزلة ذلك
 واما من اقرنا وسندهم من قال لا يجزئ الا فيما رواه الى اولى من حفظه
 تذكر وهذا المذهب روي عن مالك والشافعية وبعض الشافعية ومنهم
 من اجاز الاعمال على الكتاب بشرط ثبوتها في بين فلو اخرجها ولو

باعتدائه ثم انجز الرواية منه لغيره عنه المجوز للغير وهو دليل على منع الاعمال
 على الكتاب والحق المذهب الوسط وهو جواز الرواية لهما ولكن اكلهما
 انفق من خلفه لاسيما التفسير والتبديل ويجوز من كتابه وان خرج من ربه
 اسن التفسير على الاصح لان الاعتقاد في الرواية على غالب النسخة اذا حصل
 وقد عرفت انه قد اقر قوم بطلوها من الكتاب مطلقا او بالقبول والاعمال
 فزاد من كتاب غير سابق بل غير ابدل ذلك وكتبوا في طبقات المجريين ومن
 طوبى من نقل عن بعض المتأخرين وهو عبد الله بن جهمية المصري ان يجزئ
 راي قوما منهم في سمع من رواية جهمية فظروا في البسوف حديث واحد
 من حديث ابن جهمية فجاءه اليه فجمع بذلك فقال ما اضع يدي في كتاب
 يقولون هذا من حديثك فحدثهم به وهذا خطا عظيم وتغلبه فحسنة
 والصحيح ان المخطوط مسموع من فم من حديثه يستعمل في حقه في خطا
 الذي سمعهم وحققا ويحاط اذا روي عليه حب حال حتى يغلب على طينة
 عدم التفسير فيصحح رواية وهو اولى بالسمع من الرواية بالكتاب من مثله
 اي المنع الواقع في التفسير عند بعضهم وكذا القول في الاي الذي لا يضر الخط
 ولم يحفظ ما رواه واذا سمع كتابا ثم اراد روايته من غير حفظ فعليه ان يروي
 من نسخة مما سمع وهذا هو الاولى ورواية قولت بها او بنسخة مما
 مقابلته متوقفا بها او من نسخة سمعت من نسخة لوجهها سمع شيعته او ثبت

عنه اذا وثق بكونها ليست بغيره نسخته سواء وسكنت نفس البها او
 كان من شيخه اجازة ما منه لروايته والا فلا يجوز له الرواية من نسخة ليس
 فيها سماعه مطلقا لا مكان مخالفتها للنسخة سماعه وان كانت مسموعة
 على شيخه ورواه او كونه اعين مصححه وكذا القول فيها اذا كانت النسخة
 مسموعة على شيخ شيخه او مروي عنه فالمجوز لو رايته منها ان يكون له
 اجازة شاملة من شيخه لمن النسخة ولشيخه اجازة شاملة من شيخه لها
 على الوجه السابق فتدبر واذا خالفت كتابه حفظه من اي حفظه السند
 الى ذلك الكتاب رجع اليه اي لا الكتاب لانه الاصل ويبين ان الخطأ
 قبل المخطوط كان حفظه من شيخه لا من كتابه بحمد الله اي عند حفظه من
 ما في كتابه اذ ايشكك وان قال في روايته مع حفظي كذا وفي كتابي كذا
 بينها على الاختلاف بينهما فحسن لا محالة الخطأ على كل منهما فحينئذ
 بذلك وكذا ان خولفت ما يحفظ من بعض المصنفين او المحدثين من شيخه او قال
 في روايته على الافضل حفظي كذا او غيره او فلا ان يقول كذا وشي هذا
 من الكلام ليستخلص من جهة ولو اطلق وروى ما عنده جاز لكن الاول
 هو الروع واذا وجد حفظه او حفظه بسماعه او روايته باجر وجوهه او
 هو لا يذكر رواه على الاقوى كما يورد على كتابه في ضبط ما سمع فاضبطه
 السماع كضبط السموع فاذا اجازة عماده وان لم يذكر حديثا حديثا فكذا

هذا اذا كان الكتاب مضمونا بحيث يقبل على الظن سلامته من تقطع
 التزوير والتعيب بحيث تكن اليه نسخة لا موقبل لا يجوز له روايته مع
 عدم الذكر وقد تقدم انه قول ابي حنيفة وبعض السافهة ومن لا يعلل بقاءه
 الا لقاؤه واجيل معانيها وقاؤه بالقاء وبها في رواية من رواه وقال الحلة
 بالحق بل يقتصر على روايته ما سمع باللفظ الذي سمع به في خلافة فاما
 ان لم يذلل حادثة الرواية بالحق على اصح القولين لان ذلك هو الذي
 يثبت به احوال الصحابة والسلف الاولين وكثيرا ما كانوا ينفون معنى
 واحدا في امر واحد بالقاء مختلفة وما ذاك الا لان معولهم كان على الحق
 وروا القفط ولا يجوز التعبد بالعبرة بالجمعي فيها لعربي اولى وقصحة
 محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المحدث منك فان اردت
 قال ان كنت تريد عناية فلا بأس ومنه او من غيره قد قال قلت لابي عبد
 الله عليه السلام المحدث منك فان اردت ان رواه كما سمعته منك فلا ينبغي
 قال نعم قد قلت لا نقول ان رواية المحدثي قلت نعم قال فلا بأس وفي جوف
 من عليه السلام سئل سمع المحدث منك فطحا لا رواه كما سمعته فقال اذا
 حفظت الصلبة فلا بأس انما هو من رواية نعم الله عليهم واقعدوا جلسوا
 انما يجوز الرواية بالمعنى غير الحديث النبوي لانه على الله عليه وآله ان يصح
 فطق بالقاء وروى في كتابه اسرار وروى في لا يوقف عليها آياتها

فإن لكل تركيب من التركيب معنى محسب الفصل والوصل والتقديم والتأخير
ولم يراع لذلك مقاصدها بل لكل كلمة مع صاحبها حاجة مستقلة
لا تخصص ولا اهتمام وينبغي أن لا يفتقد التي تسمى مشككة أو متواترة
إذا وضع كل موضع الآخر فالأولى المعنى الذي قصد به ومن ثم قال صلى الله
عليه وآله نعم الله سبحانه على من قال في حفظها وبما حاد وأما كما سمعها
فرب حامل فقه غير فقهه ورب حامل فقه لا من هو أفقه منه ولأن
أنه أولى وإن كان لا يحسن القول على تلك النصوص وهذه المخدوشة
تدفع بما شرطناه وإن بقي ما لا يفيق من الغوامض الذي من الحديث
وهذا كفي غير المصنفات والمصنفات لا تقبل أصلا وإن كان
بمعناه لأنه يخرج بالتعبير عن منه ومقصود مصنفه ولأن الرواية
بالمعنى يخص هذا من الجمهور على الألفاظ من المخرج وذلك غير موجب
في المصنفات المدونة في الأوراق وينبغي أن يقول عقيب الحديث
المروى بالمعنى والمشكوك فيه هل دفع باللفظ والمعنى أو كما قال
ونعم من الألفاظ الدالة على المقصود لما فيه من التميز عن الأول
استعمال الرواية بالمعنى على الخط وقد روي فعل ذلك من الصحابة
من أن سعه وإلا أوردناه وأنس رضي الله عنهم ولم يجوزوا معنوا
الرواية للحديث بالمعنى وبعض يجوزها أيضا نطبع الحديث بحيث

بروي بعضه دون بعض إن لم يكن هذا المقطع قد رواء في محل آخر أو راء
غيره مما يرجع المقامه من ذلك المحل ومنهم من منه مطلقا لتعق
الغير وعدم إداه كما سمع وجوده أخرون مطلقا سواء كان قد رواء
أم غير على التمام أم لا وهذا القول هو الأصح أن وقع ذلك في
عدم تعليق القول منه بالمروى بحيث لا يتكلم البيان ولا يختلف
الرواية فيما نقله برك ما ذكره فيجوز أن يميز بين من فصل بين وأما
تقطيع المصنف الحديث في رواية مصنف المدلول عليه بالاسم بحيث
فرقة على الأبواب اللازمة للاحتجاج المناسب مع مراعاة ما سبق
من تمامية معنى المقطوع فهو أقرب إلى الجواز لأجل الغرض المذكور
وقد فعل غير واحد من المتقدمين سائر من الجمهور ولا يروى الحديث
بقوة الحان ولا تصحيف بل لا يؤوله إلا شق للغة والعوية ليكن
مطابقا لما وقع من النبي صلى الله عليه وآله والأئمة صلوات الله عليهم
ويتحقق إداه كما سمعنا من الأئمة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وفي صحيحه
بن داج قال قال أبو عبد الله عليه السلام إجماعنا في رواية فصح أن
يعلم من رواية الحديث قبل الشروع فيه من العوية واللفظ ما يسهل
من المعنى ولا يسهل من التخصيف بذلك بل لا يخذلنا في رواية الرجال
المعارفين بحال الرواية وضبط اسمائهم وما وقع في روايتهم من

وإن لم تجز الرواية بالمعنى
لأن المروى والمتروك



وتصنيف وتحقق رواية أي في الرواية رواه هو صوابا وهذا
 روايتنا كما لو تقدمها أي الرواية المعتبرة والمصنفه ويقول بعد
 ذلك وهو ما كذا قيل والظاهر ان سبب وجاهة برواية كاسم الله
 أو التخصيص فقط وهو غلو في اتباع اللفظ والخروج عن الرواية باللفظ
 والوجود النبوي عليه كما سبق وجوز بعضهم اصلاحه في الكتاب وهو
 بما سبب يجوز الرواية بالمعنى وتارة في الامثلة حاله وتصوبه كما
 أي بيان صوابه في الحاشية اولى من ابقائه بغير تنبيه على حاله في
 المصلحة وان في المصنف وقد دوى ان بعض اصحابنا الحديث روي
 في المنام وكان قد ذهب في المسألة او شغته فمثل في سببه فقا
 لفظ من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله عندها روي في فقهنا
 هذا وكثير ما نرى ما يوهى كثير من اهل العلم خطأ وهو صواب
 ذو وجه صحيح حتى هذا اذا كان التحريف في الكتاب وما في التما
 فالاولى ان يقرأ في الصواب ثم يقول وفي روايتنا او متخبا
 او في طريقه فلا نكذوا ان يروا ما في الاصل ثم يذكر الصواب كما ترو
 احسنه أي احسن الاصلاح اصلاحه بما جاء صحيحا برواية اخرى اذا اتفق
 ولوله في كتاب ومبني على خطئه من الكتاب لان الشيخ التماسه
 في كتابه ودواينه ويستثبت ما شك فيه لا ملامد اسودت في الاسناد

الرواية

او الممنوع من كتابه من اوسن خطه اذا وثق بها وعمل على ان لا ياولد
 باب الاصلاح ما امكن التماسه بحسن ذلك من لا يحسن وهم مجسبون لهم
 يحسنون معانيع تبين الحال وما رواه الراوي في الحديث عن اثنين
 فصا وما وافقنا في الرواية يعني لا لفظا جميعا اسنادا وساقا لفظا
 بينا فيقول اخبرنا فلان وفلان واللفظ فلان وهذا اللفظ فلان فينا
 اولا وما اشبه ذلك من العبارات فان فقا وفي اللفظ مع اتفاق المتفق
 في روايته فلا كذا جاز ايضا في القول بجواز الرواية في المعنى والاختلاف
 قولنا راي في اللفظ ومنه متبادل على الاختلاف السبع اولى من
 اطلاق نسبة اليها وسنقف مع من جاء في رواه عنهم من نسخة قولت
 باصل بعضهم دون بعض وراى ان يذكر جميعهم في الاسناد وذكره أي
 المقابل بنسخة وروى بان يقول واللفظ فلان كما سبق فهذا في
 الجواز كالأول لان ما اوردته قد مر من ذكره باللفظ وعدمه ولأنه لا
 علم عندك بكيفية روايته في غير ما يفي عنها بخلاف ما سبق فاق
 اطلع على روايته من نسب اللفظ اليه وعلى موافقتها معنى فاجم للتب
 ولا يبرأ راوي على ما سمع من نسب من شيخ من رجال الاسناد على ما
 ذكره شيخه سدر جاعله او غيره كذا لانه لا يبرأ الجواز يعني في الحديث
 مثله ان يروي الشيخ عن احمد بن محمد بن ابي جعفر الطوسي

نور

بين ذلك بان يصدق ما ذكر الشيخ عليه السلام في قوله ان ذلك الحديث لم يروى
 بالحديث هو كذا وكذا ويؤيد الى آخره واذا سمع بعض حديثه شيخه في بعض
 عن شيخ آخر يروي عنه عن ابي الحسن عليه السلام ان بعض من اخذوا عنه من
 الاثر لم يسموا الحديث بذلك سماعا منهم ما جرت له بين من اخذوا عنه من
 عن كل منهما فان كانا نصيبين فالامر سهل لانه يعمل به على كل حال وان كان
 احدهما مجردا لم يخرج شي من ذلك لانه لا يثبت له الاثر في كل حال وان كان
 الاثر يثبت مقدار ما رواه عن كل منهما يخرج بالجملة الذي رواه عن الله ان
 لم يكن يطرح الاثر والله الموفق والناجح في امارة الرجال وطبقاتهم وما
 يتصل به وهو فيهم يعرف به المراسل والنقل وما بالانسان ويحصل
 به معرفة الصحابي والتابعين وما يروى النابغين في الاثر الصحابي في اثنى
 النبي صلى الله عليه واله وسلم ما به وما تولى الاسلام وان تخلصت رتبة
 بين القصة مؤسسا به وبين رتبة مسلم على الاظهر والمواد بالافاضا هو ام من
 الله الله والمعايشة ووصول احدهما الى الآخر وان لم يكلمه ولم يره والتعبير
 به اول من يقول بعضهم في تعبيره ان من راي النبي صلى الله عليه واله لا يثبت له
 اليه الاثر كما ان ام مكنون فانه صحابي غير خلاف فاحوز بقوله مؤسسا من
 ان كانا في اثنى اسم بعد موته فانه لا يثبت له الصحابة ويقوله به من بعدهم
 بخلاف الاثنية فانهم يروون انهم سمعوا ولم يدركوا بعضه فانه قد يكون

صلى الله عليه واله وسلم انما حصل منك في ذلك فليروى التعريف بعد قوله
 في النبي بعد بعثته ويقوله ومات على الاسلام عن ابي زيد ومات عليها
 كعبه الله بن جحش وابن خنبل وشمل قوله وان تخلصت رتبة ما اذا كان
 للاسلام في حياته وبعد موته سواء اقبلت ام لا وانه بالاصح على خلاف
 في كثير من تلك القبول ومنها نقل ابي زيد فانه بعضهم اعتبر به رواية الحديث
 وبعضهم كره المعاليمة وطول الضعيف واخرون الاقارب من سنين وسنين وغيره
 بعد وفاته وبين وغير ذلك وتظهر فائدة في ذلك في مثل الاثني بن قيس
 فانه كان قد وفد النبي صلى الله عليه واله وسلم ثم ارتد واسر في خلاف
 الاول فاسلم على يد من قومه اخته وكانت عور فخلعت له محمدا النبي
 قبل الحسين عليه السلام فاعلم ما عساه يكون صحابيا وهو المعروف بلقب
 شقيق عليه ثم الصحابة على مراتب كثيرة بحسب التقدم في الاسلام و
 الهجرة والملازمة والقتال معه والقتل تحت رايته والرواية عنه وكالملة
 ومساكنة ومساكنة وان اشركت الجميع في شرف التعبد ويعرف كذا
 صحابيا بالتوافق والاستفاضة والتمتع واجازة وحكم عند ما في
 العدالة حكم بينهم وافضلهم ابي بكر بن عبد الله ثم ولده ابي طالب ثم ابي
 واخوه مولا علي الاطراف في ابي الفضل بن عامر بن ربيعة ماتت ابيها فلهذا
 الهجرة بالاصح في الاثني فاحوز بالمعينة جابر بن عبد الله ابي جابر بن عبد الله

تقدم الاثر

السابق بن يزيد وبكر عبد الله بن عمر بن الخطاب وبوالصنع انس والكوفة عبد
 الله بن ابي ارق وعمر عبد الله بن الحارث بن عوف الزبيري وعيسى بن
 ابراهيم بن ابي حمزة وميثاق والمثنى الاسقع ومجس عبد الله بن يسوع
 بالهامة الهوماس بن زياد والنجي العوس بن عروة وابو نعيم روي
 بن ثابت وبالبادية في الاعراب على بن الاكوع قيل روي عن الله عليه السلام
 في رواية واربع مائة الف صحابي والله تعالى اعلم والسابق بن ابي الصفا كان
 امة القيو والمكوف واستثنى من قبل الامان به فذلك خاص بالقبيلة
 من قبله والاولى في السابق فانهم من اسير طرا ايضا طول المدة في
 حياهم من اصحاب القيو وفيهم ثلث بن الصفا والسابق
 القيو الحامد بن القيس ومختصون الذين ادركوا الجاهلية والاشد
 في اهل القبيلة على الله عليه السلام اسلموا في زمن النبي صلى الله عليه وآله
 في الجاهلية او بعدهم فخرجوا من ارضهم فخرجوا من ارضهم
 القيو في الصبيحة وذكروهم بعضهم فبلغهم عشرين فصا منهم سويدي
 عظماء على مائة واربعة مائة وثمان مائة وثمان مائة
 في الجاهلية ورواهم في الراوي والموثق من ان
 استوفى في السن اولى القيو وهو اخذ من السابق نحو النوع من عماله
 الذي يقال له رواية الاقران لا يخرج يكون ولوا من قبيلة وذلك كائنه

ابو جعفر الطوسي والسيد الموقفي فاعلم ان طلب العلم والفراغة
 الشيخ المصنف الشيخ ابو جعفر يروي في السيد الموقفي بعد ان راعيه
 مضاعفة ذكره في كتاب الرجال ولا شك في ان روي كل منهما في
 القوي من من الاخر نحو النوع الذي يقال له المكلف بضم الميم وفيه الدلالة
 ونسب يد الباء الوعد واخرهم ما حقه من رواية حتى الوجود كان كل واحد من
 القويين يبدل وبما به وجه الاتي يروي في وهو المديح اخبرني
 الاول وهو رواية الاقران مكل مديح اقران لا يتعكس وذلك كرواية
 بعضهم في بعض من القويين وقد وقع ذلك في كتابي وان روي من رواة
 اولى القيو في المقدار فهو النوع الثاني رواية الاكابر من الاصا
 الصحابي في السابق وقد وقع منه رواية العباد وهو من كتب في
 رواية السابق في رابع السابق كروي في سبب لم يكن من السابقين
 كثير منهم قبل انهم سبعون وسبب راي خط من العلماء بذلك السبب
 في رواية الحسيني القوي في رواية اجاز لشيخنا الشهيد في رواية
 وكان معدودا من مشيخة واستجاز في رواية من روي في
 هذا القسم من جليل الكبر والنب واللقى ومنهم المديح
 تعانوا في رواية بن زكريا في هذا القسم وهو اخضر من مطلق رواية الاكابر
 في الابناء ورواه في الصحابة رواية العباس بن عبد المطلب عن ابي الفضل ان

لكنها سمع لان يكون من الصحيح ان كان هو هذا الفقيه وهو العالم لانهما
وجبان من جهة افواه ولكل منهما اصلية الحديث بخلاف المدوح ^{شام}
ويحتمل على بعد ان يكون هو المدوح فتكون الرواية من الحسن بن عيسى على
قبول الحسن في ذلك المقام وعدمه فثبت لذلك فانه مما غفل عنه الجميع
ودره وبسبب الغفلة عنه وروايات وجعلوها ضعيفة والامر بها ليس
كذلك وكذا يتم في محمد بن سليمان فانه ايضا مشرف بن محمد بن سليمان
بن الحسن بن ابيهم الشقة العز ومحمد بن سليمان الأصغر في وهو ثقة ايضا
ومحمد بن سليمان الديلمي وهو ضعيف جدا لكن الاول ساخر عن ^{الائمة}
عليهم السلام والثاني في دعوى في الصلاة عليه فيميز ان بذلك والثالث لم ينفذ
على تقرب طبقه فمروا رواية عند الاطلاق لذلك وبالمجلة فعدا باب
واسع ونوع جليل كثير النفع في باب الرواية ويحتاج الى فضل كل
وتسعة المطالب يخرج عن القوي في الرواية او ان انفسنا لاسماء أحبا
واختلفت نطقا سواء كان مرجع الاختلاف في النقط ام السجلات
النوع الذي يقال له المؤلف والمختلف ومعرفته من مصنف هذا النوع
حتى ان اسد الضعيف ما يقع في الاسماء لانه شئ لا يدخل القياس ولا
قبل شئ بدله ولا بعده بخلاف الضعيف الواقع في النوع وهذا النوع
منشور جدا لا يضبط تفصيلا الا بما حفظه ساجي بروحي في الاول لا يم

والرواية والثاني بالها في الرواية فالاول حمزة بن عبد الله الجعفي صحابي والثاني
حمزة بن عبد الله السجستاني يروي عن الصادق عليه السلام اسمها واحد
اسمها شولف والمباين بينهما الطبقة كما ذكرناه وشولف يروي عن
بالياء والرواية والثاني بالياء المشاة والرواية وكل منهما يطلق على جماعة
المباين وقد يكون من جهة الاختلاف فان يروي بالياء الموحدة ابن عوف بن العجلان
يروى في الباقي الصادق عليه السلام واكثر الاطلاق في محول عليه
يروى ايضا بالياء الاسلي صحابي فيميز في الاول بالطبقة اما يروي بالمشاة
من تحت ثمن يروي بن اسحق شعور عاربات مطلقا فالاب والقبيل في ان
يزيد ابو خالد القعا فيميز بالكتابة فان شاركه الاول في الرواية غير القضا
عليه وهو لا يكتفهم نقات وليس لنا يروي بالوحيد في باب الضعفاء
ولما في يزيد معددا ولكن يميز بالطبقة والاب وغيرهما سئل يزيد بن
خليفة ويزيد بن سليط وكلاهما عن اصحاب الكاظم عليه السلام يمان و
بيان الاول باليون بعد الباء والثاني بالياء المشاة بعدها فالاول
يتم منسوب ولكنه يميز الباء ضعيف لضعف المصنفين والثاني في بعض النسخ
كان خيرا فاضلا ضعيف الاسماء توقف الرواية وشولف حان وحان الاول
باليون والثاني بالياء فالاول حان بن سعد بن اصحاب الكاظم عليه السلام
وافقي والثاني حان السراج كيسان في غير منسوب اليه اب وخيا

العبري روى في مبداهه عيل لثقة وشليشا روي ابيه
 الموهدة والشين المعجمة المشددة او بالياء المشاءة من تحت الشين
 المعجمة المنقطة الاولى بن يسيما والضبيق ابو سعيد بن يسيما
 الثاني ابو هارم وشليشيم وخيم كلاهما بالياء المعجمة الا ان احدهما
 رقت والاخر بفتحها المشاءة بعضها وتقدم الشاء المشاءة ثم الباء المشاءة ثم اللام المشاءة فالاول ابو
 الربيع بن خيم احدا زعموا والثانية والثالث ابو سعيد بن خيم الحذلي
 السابقي وهو ضعيف وشليح بن يسيما بالياء المشاءة ثم الشاء المشاءة او
 الشاء المشاءة الاول بن الفضل بن وكين الثاني مطلق ذكره العلامة
 الايضاح واسالة للكثير وقد يحصل الاشتراك والاختلاف في
 النسبة والصنعة ونحوهما كالحمداني والمحمداني الاول يكون الميم
 والآخر الهمزة نسبة الى هذان فيلزم الثاني فيفتح الميم والذال المعجمة اسم
 بلد في الاول محمد بن الحسين بن علي الخطاب ومحمد بن الاصم وسعيد بن
 عيسى ومحمود بن منصور وكلهم يروى في الاصلع وسعيد بن
 الاسم لانها قيل صالحه فيقتصر بناسي محمد بن ابي كوير عيسى بن محمد
 الحمداني صاحب وثالث الثاني محمد بن علي الحمداني ومحمد بن موسى ومحمد بن
 علي بن ابراهيم وكلهم اناجيه وابنه القاسم وابوه علي بن محمد بن ابراهيم بن
 محمد بن علي بن السائب بن الحسين الحمداني كلهم بالذال المعجمة وشلي

الحار والحار الاول راء مصلة وذال الثاني برائين معجمين فالاول
 بجاءة منهم ابراهيم بن عيسى ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم
 وثالث الثاني محمد بن يحيى ومحمد بن الوليد ومحمد بن فضل واهم بن سليمان
 واحمد بن منصور وعمر بن عثمان وعبد الكريم بن هليل المعجمي وشليح
 والمحمياط الاول بالياء المعجمة والثون الثاني بالياء المعجمة والباء المشاءة
 من تحت والاول مطلق جماعة منهم ابو ولا النعمه المجليل ومحمد بن
 مرداد الحسن بن عليه وعمر بن خالد وثالث الثاني علي بن ابي صالح بن
 بالياء الموهدة المعنونة والواي المعنونة والزوا السكونية واليهم
 ما ذكر بعضهم والاصح بالياء والنون كالاول وان انفتحت الاء
 خطا ونقطا واختلعت الاء نطقا مع اشتراكها خطا او بالفتحة
 فتصل الاء نطقا واختلعت الاء نطقا مع اشتراكها خطا او بالفتحة
 النوع الذي يقال له المشاءة فالاول وكين بن زايه يشديد الباء على ما
 ذكره العلامة في الايضاح ومحمد بن زايه بنخفيف الباء مع طائفة
 ومحمد بن هليل بن يحيى العيني ومحمد بن مفضل بنصفا الاول بن ابراهيم بن
 زايه الثاني كثير بن النعمان وسويح بن النعمان الاول بالسين المعجمة
 والياء المعجمة وهو تابعي يروي عن علي بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم
 وهو ما في حديثه ومن المهم في هذا الباب معرفة طوائف الاء وما

الان من هذا المذهبين واسكان الاطلاع على تبيين التاليس والرواف
 على حقيقة الماد من الفقه والطبقة في الاصطلاح عبارة عن جوامع
 في السنن ولفاء الشافعي فمطبوعه لم يعدم طبقة اخرى وهكذا
 المهم ايضا معرفة مواليدهم وموتاهم ومعرفة ما يحصل الان من شيوخ
 المذبي اللغا في الفناء المروي عنه والحال ان كان في دعواه وامره
 في اللغا ليس كذلك ولم يخرج الله علينا بواسطه معرفة ذلك بالعلم
 بكذب اخبار شافعية بن اهل العلم فضلا عن قوم حتى كان في اقل
 مرتبة الاستفاضة لو كانا هالطاف الخطب ومعرفة الموالى منهم
 لكان من اسفل الرق بان يكون قد عقر رجلان مولا او امة
 رجلان مولا فالعق بالكره مولى العلى والعق مولى من اسفل
 او بالحنيف بكسر الحاء واسم المعاقدة والمعاهدة في الغاضد
 البتة مدوا لا تقاوم منه الحديث ما لم يسموا الله على الله عليه وآله
 المهاجرين والاقتضا وممن اى اى بينهم فانه اختلفا جدا في كل
 منهما مولى الاخر بالحنيف او بالاسلام فمن اسلم على يد اى كان مولا
 يعنى بالاسلام وتايدته معرفة الموالى المنسوبين الى القبايل او صنف
 مطلقا في الفاهم في المنسوب الى قبيلة كما اذا قيل فلان القوشى انه
 منهم صليبية وقد يكون النسبة ميسرة موطلم باحد المعاني

والا غلب مولى الفناء وقد يطلق المولى على رابع وهو الملازمة
 كما قيل مضم مولى ارميا من الزوم اياه وخاسر وهو من ليس له
 يقال فلان مولى فلان وعرفى صحيح وهذا النوع ايضا يكون مخرج
 الى فضل اهل المعرفة عليه وفي كتب الرجال انسية على بعض معرفة الاخر
 الاخوات من العلم والرواة وراية معرفة زيادة التوسع في الاختلاف
 على الرواة والاضام وقد اورد في التصف للاهتكام بشاة لذل القنا
 الاخرين من الصحابة عبد الله بن مسعود وعبيد بن مسعود واخوان
 وزيد ثابت وزيد بن ثابت اخوان ومن اصحاب ابي بكر بن عمر بن
 زيد وصعصع ايمان صوغان وزيد بن مسعود ابناء خاشع
 ومن الشافعيين عمر بن شريك ابو ميسرة وارقم بن شريك اخوان فاضلا
 من اصحاب ابن مسعود واخرون لا يحصى عددهم ومن المناخرين مالك
 ومثل ذلك من الصحابة سهل وعبد وثمان بن حنيف ومن اصحاب
 ابي المؤيد سفيان بن زياد واخوه عبيد والحارث كلهم اخذوا به
 وقيل في يوسف واحد وسالم ومجيدة وزيد بنوا الجميل الاستيعاب
 ومن اصحاب المولى بن الحسن بن محمد بن عيسى بن عطاء بن عيسى بن الحارث
 ومحمد بن علي بن الحارث بن ابي خزيمة الفارسي وعبد الله وعبد الملك و
 ومن بنو عطاء بن ابي رباح بن ابي رباح بن ابي رباح بن ابي رباح بن ابي رباح

والحسين وجعفر اخاه وغيرهم وهم كثيرون ايضا وسال الازهر
عبد الله ومحمد وعمران وعبد الله بن علي بن ابي شعبة الجيلي
ثقات فاضلون وكذلك ابوهم وجدهم وبسطام ابو الحسين ^{ابو}
وذكرنا وزياد وحض بنو سبور وكلهم ثقات ايضا ومحمد ^{اسماعيل}
واسحق ويعقوب بنو الفضل بن يعقوب بن سعيد بن نوفل بن الحارث
بن عبد المطلب وكل هؤلاء ثقات من اصحاب الصادق عليه السلام وروا
بنزهد واخوته بنو عبد الرحمن وعبد الحميد وعبد رجم وعبد
وشهاب ووهب بنو عبد ربه وكلهم حيا فاضلون ومحمد واحد
الحسين وجعفر بنو عبد الله بن جعفر الجعفي ومن غريب الاجوف ^{ابو}
بنور شاذ بن اسمعيل السلي ولدوا في بطن واحد وكانوا علماء وهم
محمد وعمر اسمعيل وابو علي بن يعقوب وسال النخعيان ومحمد آدم وعمران
وابوهم بنو عيينة كلهم حديثا وسال السنه من الثا^{لث} بنين اولاد^{هم}
محمد المشهور وامن ويحيى وعبد وحفصه وكرمة ومن رواه الثقات
عبد الله بن محمد وعبد وحسن وحسين وروى بنون ذان بن اعين و
سأل الشيخ عن الصحابة بنو مقرن الزني وهم النعمان ومعل وعقل
ومقرن بن حنبل وعبد الرحمن وعبد الله وقيل ان بنه مقرن كانوا
عشيرة وسال الثقات بنو ذان ويكر ومهران وعبد الملك وعبد الرحمن

١٢٠
 ومالك وقعب وعبد الله بنو امين بن رواء الصادق وميلد وبو
 في بعض الطرق نعم بن اعين فيكونون من اسد النبعة ولو اضيف
 اليهم اخوتهم ام الاسود صاروا عشرة وما زاد على هذا العدد ناد
 فلذا وقف عليه الاكثر ومن اسد العشرة والاد العباس بن عبد
 المطلب وم الفضل وعبد الله وعبد الله وعبد الرحمن وقثم و
 معبد وعون والمحارب وكثير ونعم وكان اصغرهم وكان العباس
 يحبه ويقول: نموا بتمام فصا ووا عشرة: بارب فاجعلهم كما
 بره واجعلهم خيرا وأم النبعة وكان ذلك اثنا ام كلثوم وأم
 جيب وابعد والله تعالى اعلم ومن المهم ايضا معرفة وطائفتهم
 وبلدانهم فان ذلك ربما يميز بين الاسمين المتفقين في اللفظ وايضا
 ربما استدلل بذلك على كون الشيخ اوزد وكان السماع على الاوسال بين
 الروابنين اذا لم يعرف لها اجتماع عندنا لا يكتفي بالمعاصرة وقد
 العرب ينسب الى القبائل وانما حدث لهم الانتساب الى القبائل
 الاوطان لما فوطوا فكفوا القوي والمدان وضاع الانتساب
 فلم يبق لها غير الانتساب الى السبلدان والقوي فانتسبوا اليها كما
 فاجال ذلكوها فاسكني ببلد وان قل وقيل يثرب سكنها الربيع
 سنين بعد ان كان قد سكن بلاد الحو ينسب الى القبائل والاشبه

اليهما معا قدما للدين والبلدين سكنى ويجلس عند ذلك ترتيب
البلد الثاني يتم فيقول سيد البغدادى والدمشق والسكان
بصورة بلونا حية اقليم ينسب اليها سامعون القوة والبلدان الحية
والاقليم من هو من اهل جميع مثله ان يقول في نسبة الجميع الى الصديق
او الشاى وكواراد الجمع بينهما فليبدأ بالاعم فيقول الشاى الصديق
الجميع فخذ جملة موجبة في الاشارة الى المقاصد هذا العلم اعز دارة
الحديث والواعدا جمالا ومن اراد الاستقصا فيها مع ذكر
الامثلة الواضحة لمطالبه فعليه بكتابنا غنية الفاصدين في
معرفة اصطلاحنا المحدثين فانه قد بلغ في ذلك الغاية
وفق الله تعالى له والحمد لله والى الله الموفق للسداد والهادى الى
سبل الرشاد وهو حسنا ونعم الوكيل فرغ من تنويد هذا التعليق
المزول في الشرح للرسالة الموسومة بالبدائية في علم الدلالة
مولفها العبد الفقير الى حق الله تعالى زين الدين بن علي بن احمد
الشاى العامل عامل الله تعالى بطه وعفا عنهم منه وفضله هو ربيع
ليلة الثلاثاء من شهر ذي الحجة الحرام عام تسعة و
خمس وتسعين وثمان مائة

مطلباً

كتبه بيده الحجازية الفاتية لنفسه زين الدين علي بن محمد بن الحسين بن مؤلفه
تجاوز الله غصباته

تجاوز الله غريبانه

عليه السلام
 وكتبه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في مدينة بغداد

هذه احوالنا في هذه السنين
 ووجهه في هذه السنين
 ووجهه في هذه السنين
 ووجهه في هذه السنين

122



